

۱۷۸

۸۰



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۷۱۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: تجرید... رسائل فی علم الله عز وجل

مؤلف: حاج میرزا جبار علی و غیره

مترجم

شماره قفسه ۱۷۷۱۶



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۸۸۱



۱۷۷۱۶
۲۰۸۸۸۱

۱۷۷۱۶
۲۰۸۸۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: بحر المحرر... رسالة علمية في الفقه الإسلامي

مؤلف: محمد باقر خراساني

مترجم:

شماره قفسه: ۱۷۷۱۶



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب:

۲۰۸۸۸۱



۱۷۷۱۶

۲۰۸۸۸۱

۱۷۷۱۶
۲۰۸۸۸۱

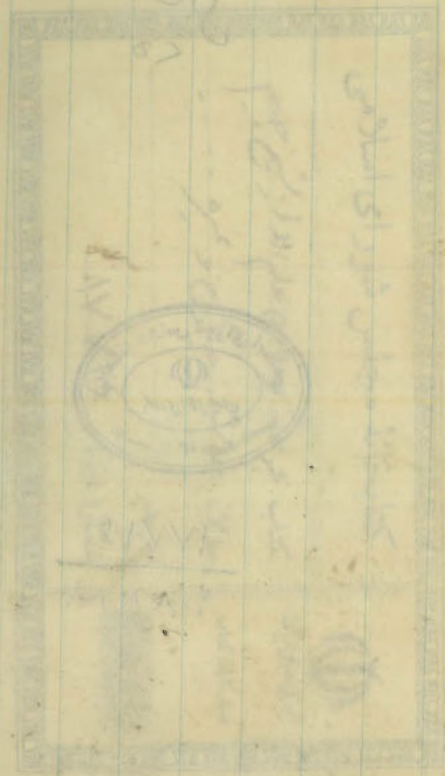
رسائل

۶۵۰

رسالة ای علم الدین شیخ

حاشیه زیاری بر رساله

رسالة متاع صدر الدین شیرازی



النخیر الیسیم فی فضل الیسیم ^{سنة} قله ^{تعالی}

بقیه نیر خدمته و تقدیر عتبه و لازات شمس

علومه مشهده صفات قلوب المحصلین و طلال فادیه

ممتدة بمفارق الطالبین ^{ثرت} فیها علی ^{تعالی}

بمقدمات حکمیة متفرقة بین العلماء بحیث

یتعجب من ترتیبها الذی ^{تعالی} به آذان الحكماء فلهذا

دره و علیه اجره و کان مدظل ^{سنة} مراد وصف

لک الرسالة ^{سنة} فی بحوثه اضطراب الحالة فرحمة

عاقبة ارجو ^{سنة} فی کشفها عنه و ابتداء ^{سنة} لیلته

المستبین یکیدهم عنها ^{سنة} بآیة منها و برحم ^{سنة} عبده

قال

قال ایضا ^{سنة} فان هذا دعاء للبرية ثم مر فذا

المنظر ^{سنة} نتمه بنیم ^{سنة} و مدوه ان توجه ^{سنة} و ایا

الماکت اول البصوه فتوجهت ^{سنة} کذا و کنت ^{سنة} یوم

من سطر و بود نصف سطر ^{سنة} جسم ^{سنة} الایام ^{سنة} ع ^{سنة} خصاص

بکاد یختار ^{سنة} المرام ^{سنة} خوف ^{سنة} من ^{سنة} سماع ^{سنة} عوايق ^{سنة} الامام

وحین ما ^{سنة} انصت ^{سنة} انوبه ^{سنة} ال ^{سنة} الاختام ^{سنة} بوزن ^{سنة} ال ^{سنة} المفضل

للمعام ^{سنة} تذرت ^{سنة} به ^{سنة} الیه ^{سنة} ^{سنة} لان ^{سنة} یوقن ^{سنة} ثانی ^{سنة} الشیخ

الابحاث ^{سنة} البدیقة ^{سنة} و کشف ^{سنة} الاسرار ^{سنة} المفیعة ^{سنة} و ^{سنة} الخفی

بذكره ^{سنة} غم ^{سنة} غیره ^{سنة} و یحتمل ^{سنة} بذكره ^{سنة} و غیره ^{سنة} انه ^{سنة} هو ^{سنة} الودود

الغفور ^{سنة} و الیه ^{سنة} نصیر ^{سنة} الامور ^{سنة} و کنت ^{سنة} ادور ^{سنة} فقنر

القدر على كتب هذا القدر القليل مستظلم من شقين
 هؤلاء السبعة بجابت لجان البير في قدر الجدير
 ملجاء صحاب الكمال وماذا اهل الفضال
 اوابر الرسول والبرنجير لمعول سيف
 اسول حبال الرسول مؤسس قانون الفجار
 سلاية خوانين الافار لجان لاله لاله سيجان
 حفظ لهم قاع طوارق لحدان مقرونا باليقين
 لا علم ارب الكمال والدرية مصونا بالفضل
 والغواية متمسكا بالمرستقيم سالكا
 المنيح القويم حالاته من سبيل وانه بسم الله الرحمن الرحيم
 تمهية

تمهية اعلم ان العلم بمغز الاشارة التامة اية
 منه تعالى بالاشياء ما كان وما يكن وما لم يكن ولا يكون
 على ما هو عليه في انفسها ليس محتفلا لذاته ولا لذاته تعالى
 المتعالية عن العوايق الامكانية والعوايق الزمانية او
 ذات شئ من الاشياء لما ياتي في غريب من تحقيق
 ما تكسر به صولة قبوة الطباع غير جوار تعلق علمه تعالى
 بهذه المغزاة المقدسة وبشر الاشياء فاذ يكون
 هو في نفسه وبالنظر الى طرفيه اللذين هما ذات العالم تعالى
 ودوات العلومات ممكن وكما ممكن لا بد له من علة وعلة
 التامة على فرض تحققه وثبوته بغير جميع ما يتوقف ثبوته عليه

وهو ان الاشارة التامة
 لها علاقة آه سله

من الدات الحيلة المقدسة وادوات الاشياء موجودة
كانت او معدومة مملكة او ممتدة لان الاصله كاشفة

نوع علاقه يتحقق في تحققه تحقق العالم ووجوده في الخارج وتقر

العلوم في نفس معتزلة في حد ذاته وهذا القدر في التقر
ضروري لا يسكن في حق شئ كما ستقف عليه اسان

ولا يلزم وجوده في نفسه في ظرفه في الخارج بمر ولا

امكان وجوده فيه ولا يتوقف على تحقق المعلوم او

امكانه في الخارج بمر ولا على معايرة المعلوم للعالم

او علم ذاتا او اعتبارا كما يشهد بذلك كلف

البحث في الراشع في العلم نعم به ميتة في المعايرة اعتبارا

بمن

بينه وبينها في صورته علم العالم بنفسه وبعلمه فقصر
ان كنت ذا بصيرة وقياسه على نسب المتوقفات

في الخارج على وجود الطرفين كالاخوة مثلا فانه

ضرورة ان الارتباطات انواع شتى يكلف بعضها

بعضا فان الايجاد مثلا يلحق باللعوى نوع علقه لا

يتحقق وجوده في نفسه وعدم التماثل وان كان الوجود

الذي هو اثره لا يكسب العلم كالاخوة فدد بصر ك

وسد ونظر ان ثبتا للطلب او عرفت

ما تقومنا عليك فنقول لولا العلم بالمعز المذكورة لما

جاوكر كان ذلك اي عدمه اما معدومة او عدم

التقرّر المذكور للشيء لما تقرّر أنّ علة العدم هي عدم العلة
 وعدمها محال فيكون عدمه محالاً ولذا بعد بيان
 أنّ اسم الجبر المذكور ليس مقتضياً بالذات ولا ذاته قال
 اودوات الأشياء آية عنه ان تقول في شبهة
 فافترض الذات المقدسة آية ممكن علة لذات
 نفسها فلو لم يكن كان ذلك لعدم الذات وهو باطل
 اذ احدهم واما المحججون بحجاب الاسكان المحجسون
 في مضيقات الزمان فلتقيدهم بالعلائق وقهايمهم
 في الادراكات لم القوي والآلات وتطرق
 العوائق اليهم من اختلاف قايلياتهم وجواهرهم وخواصهم

هذا هو الجبر
 الجبر هو الجبر
 الجبر هو الجبر
 الجبر هو الجبر

وخواص الاوقات وما يتبعها بقايلهم شأن غي
 شأن يشغلهم امر غي امر فيفتح لهم ذلك لذلك
 تأمل هذا امر وثق بربهم غماض القول بوجه العلم
 بغير التعليل الكشفي حادثة وقديمة بالسوء
 الى الارتباط ببريقه مقالات ارباب التوحيد فايك
 وان تجد تبتة فاشفقك عظيمك فبصر اليوم
 حديد هذا ما لدّي عتيد وللناس فيما يعشرون من به المحج
 مذاهب تنوير وبصرة الا يرى ان الاشياء الخفية
 في الالوان بحسب نفس الامر المحترمة في مظهر متساوية
 الاقدام عند الابصار فاذا استنارت ظهر تميز كل

هذا هو الجبر
 الجبر هو الجبر
 الجبر هو الجبر
 الجبر هو الجبر

التعلق العلم في المعاديات مصحح والسائريه ان

2

به الاكتشاف الا انه قد يتحقق لتقدم والتأخر

بالمات مثلاً بحسب العلم ^{مجموعه} في مرتبه علميه لعل المقصد

1120

اندر بهر الاشکاف فیعلم کلامها ابتداء و عیالها

ما ذكرنا هو مراد الفارابي بما أتى به فصوصه

قال امتنع ما لا يتأهل لانه كثر في الخلق

بدر فماله مكانه ورتبه انما هي في الامور الموجودة

المرتبة لا في المعلومات ومثل الخلق

الاعداد وسم

والاولى انما هو مراد الفارابي بما أتى به فصوصه

الاولى

الاولى مراد الفارابي بما أتى به فصوصه

ثم استكثر فيها واستأنس بها حركات

بذلك كاليقينيات عنده والاقليمية لغهم وطبعه

فغير تلبس شيء ما ذكرنا في غير الاصفاء

امثالها فراجعها ووفق النظر فيكشف لك

حقيقة اكمال وصق لها ان الله سبحانه

الصور الى خصرة عنه المدرك الظاهرة له حين

ادراك الاشياء لمعبر عنها في خوف القوم بصور

العلمية ليست اموراً حاكية عن تلك الاشياء

مرتبعة المدرك او آله كما ذهب اليه الجمهور

مخالفة الاشياء المحكية بالمعية كما هو مذموب الشرح

او موافقة لها فيما بغض انما لو وجدت في ظرف

تلك الاشياء المحكية وموطنها كانت لا كما هو

المشهور في القائلين بالوجوه الذميمة ما هو المستور

في كتب القوم حتران قيام الجوه والعرض في موضع

بغيرهما الذم هو الحراس وقيام الجوه في الخارج

والعرض بالحق في خواص الموطنين فالعلم بالمعلوم

عندهم متحدان بالذات مختلفان باعتبار قيام العلم

مطلقا بالذات او الالاتي والمعلوم بغيره ان لم يكن

عرضا وممكن ان كان وذلك لا يمنع ما في القول

بارت

بارت مما فيما ذكر من مفاسد ارجوان لا يخرج دوى

القول في اللطيفة لا يوافق ما عدا الكشف لطل الان

وجد انه متا ملا في الاشياء حين كنش فيها عليه

والنصف متفقا لكونها اعضاءا او جواهر او غيرها

والاحتمالات العقلية منحرفة في هذه بحكم العلوية

اي الامور المتعلق بها العلم الكاشف من ذوات تلك

الاشياء وانفسها لا غير وانه لا يدرك كمنزوف

سواء من غير ان يكون هناك طائفتان من الامور

احدهما حاكية والاخرى ~~مخالفة~~ محكية

والمخالفة في ذلك جدير بان لا يصير اليه

وذلك على وزن ما ذهب اليه الجمهور في العلم ^{العلم} المحوري

فان اشئ لما مر عند المدرك في هذا القسم العلم

عندهم باعتبار المحصور علم ومن حيث هو هو معلوم

فهما متحدان بالذات مختلفان بذيئتي الاعتبار

فالاستعداد الذي نحن نقول به بين الصور لعلية مطلقا

وبين المعلومات هو شئ ما قالوا به في العلم المحوري

لا يقال به في العلم المحوري على مذهب القائلين

بالوجود الذي يتر كثر فاني الحاص في موطن العلم

عندنا مطلقا ثابت على ما كان عليه في نفسه

ان قائما بنفسه ثم فقائم بنفسه بنا وان

بقية

بقية فقائم بنفسه وان لم يلاحظ هناك قيامه

ثم بالغير لان قطع النظر عن اشئ لا يستلزم

هذا ولا تعترضه ثم علم ان كل ما في العلم

لا مطلق الصور الذهنية وان كانت الابحاث

الابقية جارية فيها مطلقا فعليك علمك

بنفك حتى لا يوقعك شبهة لعلم

بالجليات في ورطات تأملية وتغيير

ان يعلم ايضا انه قال العلامة الدواني في رسالته

الجديدة ما حاصله ان الحكماء لا راوا ان يتعلق

بين المدرك والعدم لصرف محال

وانه قد يدرك امور لا وجود لها في الخارج حكموا

بان لهم هو الصورة الحاصلة في القوة المدركة او في

الآثار او عند ما تم وجودها ان الصور العقلية لها

من الامور الخارجية في الذهن لا تتعلق بالمادة التي

تتعلق بها في الخارج فانه لو فرض ارتفاع تلك المادة

في الخارج كان الادراك بجماله فكما بان هو الصورة

المجردة عن المادة ضربا من التجريد حران البصر

بالذات عند هم هو الصورة المنطبقة في الباصرة ثم

وجدوا مراتب تجريد ما يحس حضور الامر المدرك

وغيبية وكونه محسوسا او غيره متفاوتة في النسخ

في وجهه تتقاربان العقول مجرد عن المادة ولو اجتمعا

بالكلية انتهى فانه هو وجه اشتباهم في قولهم بالترسيم

وقد عرفت منا ما يدعيك سبيل الرشاد ونحوك

عنا ليحك في الاله فلا تقصّر ثم لما كان في قول

بارت م الصور العقلية له تعالى فيه او في معلول الاول

كانهيب اليه البعض شناعة ظاهرة ذهب

ان الله تعالى صور قائمه بانفسها كاشية عن الاشياء

المعلومة متحدة بها ذاتا مخالفة لها اعتبارا فيكون

امر الاتحاد بالذات في صورة علمه تعالى بالاعراض

على مذهبه على عكس ما قررناه في العلم

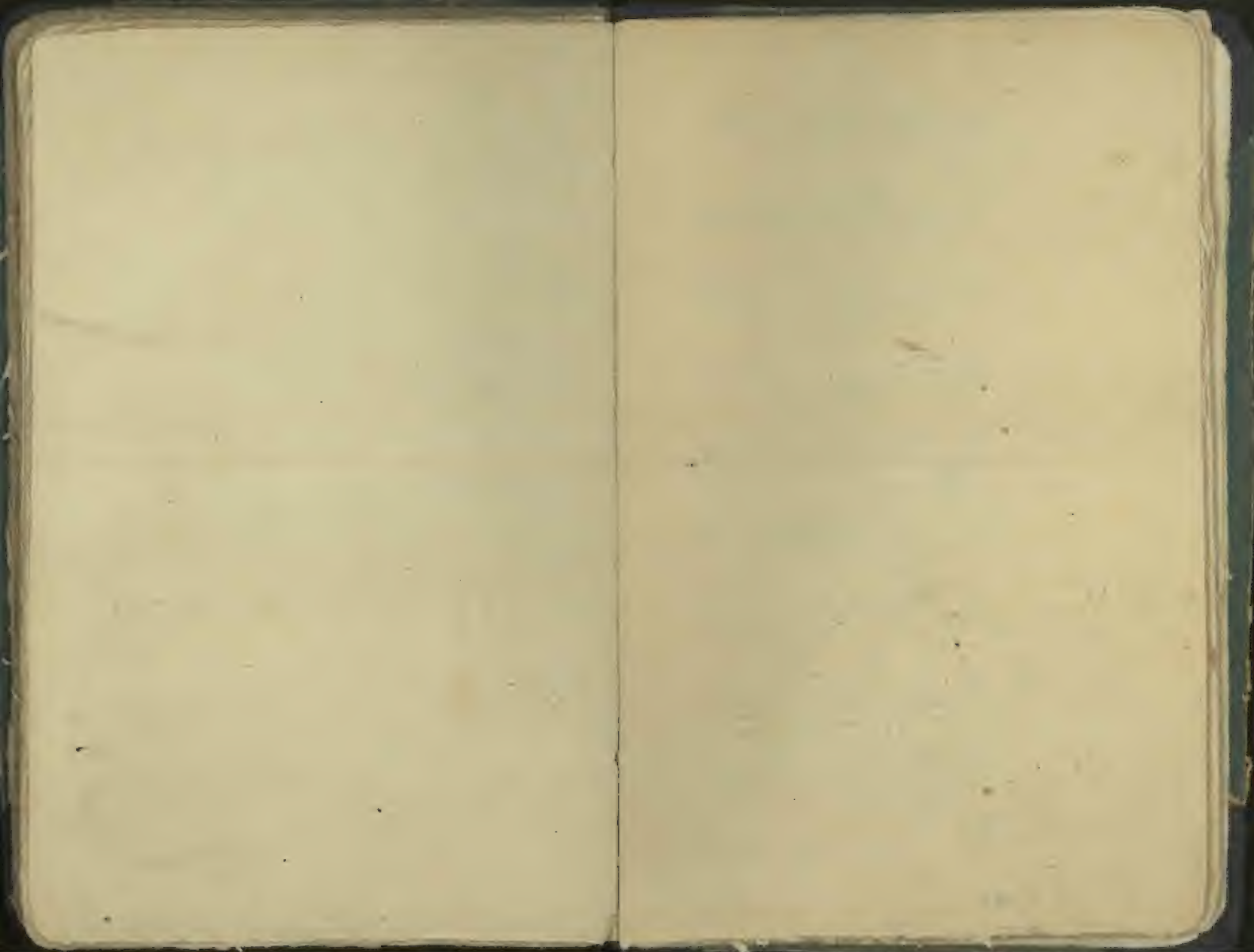
بالجوهر على مذهب القائلين بالوجود والعدم
 القيام بنفسه وبغيره فخرجوا من الموطنين كما صرح
 به بعض المحققين من المتأخرين ^{كتبه المحقق} وقال
 ذلك المحقق في تحقيق مذهب الفاضل في الأصول
 أن المراد بالصورة الأمر مجرد الذي يكون الله
 شهادة أمر متعبدية ذاتاً مغايرة له اعتباراً ^{بشيء}
 أنه تعالى عالم أن له نسبة إلى تلك الصورة فانه تعالى
 نور محض يفيض منه تلك الانوار لانه متصف بها
 وبهذه النسبة كانت علامته تعالى دون غيره
 وصور المعدادات والسموات يجوز قيامها
 بهنما

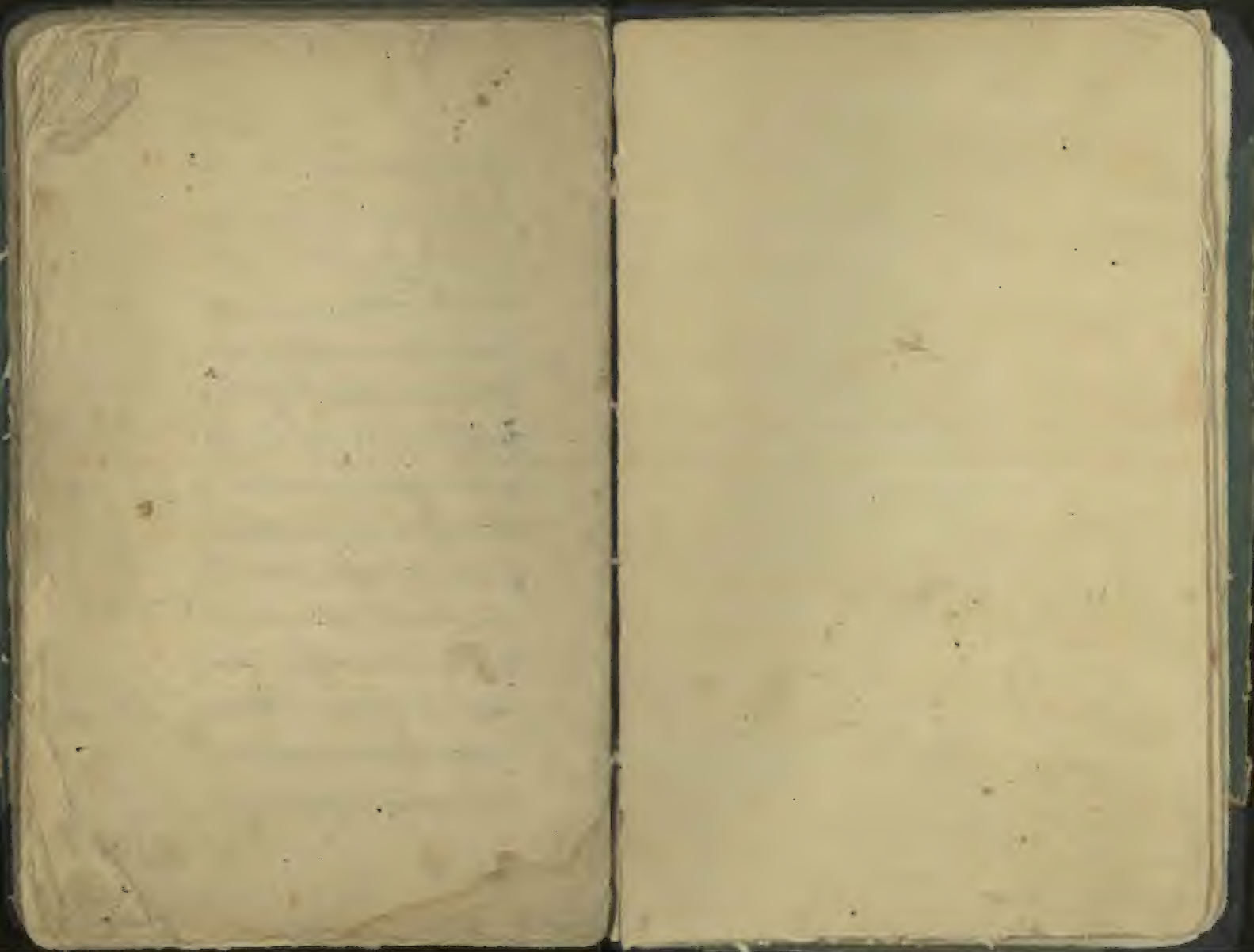
بانفسها في عالم الانوار فان اشعاع الوجود
 الخارج ^{بشيء} من الخارج والذنبى معاكدة المعدوم
 المطلق لا ينافي ان يكون لها ثبوت في هذا
 العالم لا يترتب عليها الاثار المطلوبة منها
 في الذنب والخارج ^{اشترط} فكان المراد ^{بشيء}
~~بشيء~~

كونها الآيات لاكتشاف المعلومات فان
 شأن النور هو التبيين عن الكيف الامر
 المتوهم به ^{بشيء} هذا ثم انظر ماذا ترى ^{بشيء} ولعمري

بغير انوار

ff.





بشيء لا يخلو عن سوء الادب الا ان يقال الفصل في الجليل

الانوارات المحرقة في مقول هذا القول الفاضل الى الطائفة
اللطيفة الاحسان برقوق لطف احسنه العباد به ايضا
للتناقص اليهم برقوق واختاره من بين اسمائه احسن
الرب ايماء الى انه غير مستقل المتقدم ذكره اجملة متقدم ذكره
في الجملة فيكون المعهود وان كان مستكبراً ومخاطباً وعلماً
متعيناً عند مخاطبته فيكون المعرف باللام الموضوع
موضوعاً بامره بل يحتاج الى تسمية ربه احتياج الاطفال
استعمال الافعال ووصف الطائفة بالخفية مع انه كما
يفتقر الى الخفية وهي النعم الباطنة لا النعمية الظاهرة
لما خفي واعراضاً عما ظهر اول شدة حاجته الى النعم
اخفية التي من جملتها التقوى على التاييد خفي ما اعطى
بها احاطة تلمتها مغفرة اي سئل ذنوبها وفيه اعتراف
بكثرة ذنوبها وانها احاطت بها من كل جانب وهذا
الاعتراف هو الادب المخلو عن سوء الادب الا ان يقال

غلب

غلب نفسه عليه او ادعى سرية ذنوبه اليه اجمالية
لا يخفى ما بين الخفية واجلية من صنعة الطبايق جلاء
المغفرة مع انها من الامور الخفية بجلاء الاثر المرب عليها
فكانه طلب مغفرة عظيمة ظاهرة الاثر الوقية بالغة
العناية والمزاد بها الوفاء بالحاجات بل بما وعد احده
تبع عباد الصالحين مما لا عين رأت ولا اذن سمعت
ولا خطر بالبرق وقد اخذ زيادة النعم من قوله
تعالى ولي شكرتم لانني لكم لانت اعمد المذكور هنا هو
اعمال الجاهل للشكر لوقوعه على الانعام ويدفع به البلية
اخذه من قوله تعالى ولي كفرتم ان عذاب لي شديد ولا يخفى
ما بين النعم والبلية من المطابق وكذلك البكرة والعشيرة
المرد بها الدوام طرفان ليزداد ويدفع على سبيل التنازع
ويحتمل ان يكونا طرفين للمعرفات معقول المصدر وان لم
يجز ان يتقدم عليه سيما اذا كان معرباً باللام الا انه يجوز
ذلك اذا كان ظرفاً لقوله تعالى فلما بلغ السعوى وتقدير العامل

مقدما بقية الموت تكفى مستغنى عنه وح كما حتملان
 الذوام حتملان ^{المتين} التخصيص المعروفين لشرعها واحتمل
 ملائكة الليل والنهار ورفع اعمال العباد فيهما الحمد والواجب
 العطية ^{الجملة} خبران ليس فيها عائد الى الاسم لانتها
 متحدة له كلف خبر خبر الشان وقوله عليه السلام افضل
 ما قلت انا والنبوت من قبل الله الا الله واللام في الحمد
 اما الحمد واللام استغراق والاو مستلزم الثاني لا يقال ترتيب
 الحكم على المشقود بل على عليه لما خذله فيفيدان جميع
 الحمد ثابتة له تبع سبب الانعام ^{او} انه ليس كذلك لان
 كما يستحق الحمد على الفاضل يستحقه على الفضائل لانا
 نقول له يحول الانعام علة لثبوت جميع الحمد له تبع بل
 علمه بلاخبار بان جميع الحمد ثابتة له تبع ثم اعلم ان احواله
 تبع توقيفيه عندنا اعني ان اطلاقها عليه تبع موقوف على
 الاذن من الشارع وما سمعنا اطلاق الواجب عليه من
 يوثقه بل السمع هو الواجب بصيغة الباء الموقوفة على العطية

فاللام

فاللام للاستغراق والعطية المعهودة التي نزلت فيها السورة اي
 سورة الكوثر ^{التي} يكون اللام للعهد الخارج وفي بحث اذ بشرط
 في العهد الخارج سبق الذكر حقيقة او تقدير او الاشارة الى الحكم
 كما في وصف المنادي واسم الاشارة خبرا اليها الرجل وهذا الرجل
 او علم المخاطب لم يخلو كقولك كسب من غير سبق ذكره اذا لم يكن
 في البلد لا امير واحد وكقولك من دخل الدار اخذوا بالباب وهذا
 ليس كذلك لانه لا يلائم عظم مقام الحمد فانه كما يقتضي استغراق
 الحمد يقتضي استغراق العطايا ^{التي} يكون كون اللام للعهد
 الخارج ^{الذي} تناسق فقرنا الحمد والصلوة الفقرة في الشرع تناسق
 في النظم مثلا الحمد والصلوة فقرة والعطية فقرة على خير ابراهيم
 فقرة اخرى اشارة تناسق بزيادة شدة التناسق بين فقرتي
 الحمد والصلوة شدة التناسق سبب فاصلتها ^{بشأن} مشبوه
 في الوزن والنفقة وفقرتهما كما كانا متساويتان في الحروف
 فاذا كان اللام للعهد كانت العطية عبارة عن الكوثر الذي
 خص به سيد البشر فيحصل بذلك مناسبة اخرى بينهما من حيث

الحمد

المعنى ان يكون بعض دواعي التخليق مذكور في فقرة الحمد
 فيزداد بذلك شدة التماسي بينهما ولا يخرج الحمد بذلك يكون
 اللام للعهد على ان يكون على التهمة اي على الغلبة على انه ذهب
 كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول النية المذكور عليها
 الى الشكر فهو يعلم على البرايا بقوله تعالى ان المقام يقتضي ذلك
 رعاية السبيح والالتفات من التكلم بالغير ولما قيل ان يقول
 الظاهر ان الضمير المضاف اليه في قوله بيتا عبارة عن المتكلمين
 لان الاصح انهم من الله فقط الظاهر ان سبى البرايا على الملك
 وسلم الاثر والحق فلا التفات الايقال بالانتم في الاول والآخر في
 الثاني فانه لم يذكر الموصوف ولم يقل حده وهو العطفية تنبها
 على قوة الاختصاص به وانه مما لا يذهب للوجه الموصوف غيره
 وسكون ذكر التمس على السلام هذه الطريقة فاقصر على وصف
 بما اندرج فيه جميع كالاته تفخيما لثبته فقال والصلوة على خير
 البرية قال العلماء والاقتصار على الصلوة بدون السلام مكروه
 ولعله ذكر رعاية التماس الفقيرين اي جميع البرايا يوم ان لام

الاستغراق

الاستغراق بمعنى المحل المحجوز وليس كذلك وكان اوجب الى ان يخرج
 من مجموع البرايا كما انه يخرج من كل برية وفيه توقف فلا والله ان يقول الى
 كل برية كما قال في كل عطية ويجوز ان اللام للاستغراق العرفي
 كل في جميع الامير الصاغه فيقول المعنى ان الامير اذا اذ الشارح بلام العهد
 او البرية المعطوفة على ان يكون اللام للعهد الخارج من
 الاثر والحق ولذلك للكرام قدم الاثر لشرههم وان لم يكن
 الحقن ووصفهم بالكرام مع ان الموصوف غرض النظم رعاية
 السبيح وجراها حصول من التقصير في حقهم بتقديم
 المفضول عليهم نقله عن هذا حاشية في هذه الشرح
 ان احسن القول ان يمدوا به بالعطية وصلوة صلوة الماتن
 الا انه في الماتن عطوف على محمد امدوا به بالعطية وفي الشرح
 انقلب الى العطف على قول ان احسن انتهى ما نقل ويجوز عطف
 الصلوة على اسم ان اما على اللفظ او المحل وعطف اخبر على خبر كذلك
 فتكون ان داخلية على جملة الصلوة ايضا ويجوز ايضا عطف
 جملة الصلوة على خبر ان لا يقال لا يجوز ذلك لانه الصلوة

ليست اسما يترد به النعم في دفع به النقود في انه يلزم
 ذلك من العطف على الخبر لانا نقول الصلوة من افراد الخصال
 فيها اعترا فبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتا ونحن
 به علينا في تناسف فقرنا بخير الصلوة اكل تناسف من
 جهة انهما احسن ما يترد به العطايا ويدفع به البليات
 يقال يراد به ان يكون من عطف الفاضل على العام والكتلة
 المشهورة لا تتشبه ههنا فيكون يصح العطف على خبر ان لانا
 نقول يحصل بهذا العطف الخرج من عهد الصلوة على
 النبي عليه السلام وكيفية كتبه وعليه اعاد على ردا على
 الشيعة فاشهد بكون الفصل بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين الله بكلمة على اذ هي احدى معني الال والصلوات يقول
 احد عاني الال لانا لا يتطلق على اثنى عشر معنى من اراد
 الاطلاع عليه فليبرح الالقاسوس لا يقال له اياه احد معنى الال
 المتناسف للمقام لانا نقول المعاني المتناسبة ايضا اكثر من اثنين
 لما ذكر في القاسوس ان الال رجل يطلع على اتياعه وعلى اولاده وعلى

اهله

اهله فذكر فيه ان اهل النبي عليه السلام ازواجه وبناته وصهره على
 اونساء والرجال الذين هم له وقال الشافعي رضي الله عنه
 عليه السلام موصوفين بها ثم بينى طلب الذين حرم عليهم الزكاة
 فلو لم يكن على المصنف الا هو الا انها الاصح ابدى الله تعالى عنهم
 مع ان ذاب الموصوفين ذكرهم مع الال فيهم ان في نفس الال لا يتا
 ايهاهم حسن الال بهم معروف والمعنى القريب والمعلق القريبة لال ظاهر
 او ظاهرة ما ذكرته انفا ووجه حسن ان موصوفين اهل الال
 بل احسن الالة ولو قال وعلى الله العلية بدل قوله وعلى النفوس
 الزكية ووجه الاحتمال ان يكون المعنى ولو لا قوله
 العلية بعد قوله وعلى الله حتى يصير فقر الال فقرتين ويرزق طوبى
 المقطر لكان احسن سبحانه لا يصير فقر الال متساوية
 لسائر الفقرات لانه وان كانت فقرتي في حكم الاحتمال البعيد وقد
 اشار بقوله سبحانه الى استعارة مكنية حيث شبه فقره
 الال باحواله المذابة فان السكندار استهوا وبث لها السكندار
 هو من لوازم المشي به فاستعارة مكنية واشتات لازم

وتجملته

المشبه بالشيء الحقيقي وأعلى منزلة لأنه يكون إشارة إلى علو
 الله عليه السلام على الآسائر لا يشك أو خفا من قوله تعالى كتبه
 أمة أخرجت للناس في غيرهم من أمم سائر الأنبياء كما
 أنه عليه السلام خير من أنبيائهم ووجه تناسب فقرات الصلوة
 عليه وعلى آله أشد تناسباً من قوله تعالى التامل الزكية أي المصلحة لا في
 أن الألفاظ الواقعة في الخطب وغيرها الغير المعروفة بوضعها
 بعينها محتاجة إلى التعريف اللفظي الذي هو التصديق بأن هذا
 اللفظ موضوع لكذا للمعنى وليس المقصود به تحصيل صورة غير
 حاصله كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود به الإشارة
 إلى صورة حاصله وتعيينها من بين الصور المحاصلة ليعلم أن
 اللفظ المذكور موضوع بإزاء الصورة المشار إليها التركيبات
 بموضوعات المفهومة والدليل الذي لا ريب فيه لا يدل على ذلك على
 خلافه ولا يلزم أن يكون الحكم لغواً لأنه لا معنى لقد لم من
 أفهمه أو القول بأنه تعريف باللائم إنما يمتشي في التعريفات المعنوية
 دون اللفظية بل النفوس التركيبية هي الطاهرة عن الكدر والشتات

أول النامية

أو النامية المترتبة عن تحصيل نقصان الأوهام الكمال وزكا
 النفس يستلزم زكاء العقل جواباً عما يقال أنه مع الالتهذيب
 القوة النظرية وأهل مدحهم بتهذيب القوة العملية فاجاب
 بما ترى في زكاء العقل وله وجه إضافات زكاء النفس يستلزم زكاء
 قواها فان النفس سلطان القوى والناس على دين ملوكهم
 والعقل قوة من قواها عند ملككم واتحادها إنما هو ^{يكون} سبيل
 الحكم ولا يذهب عليك أن قول زكاء النفس يستلزم زكاء العقل
 لا يلائم تفسيره السابق للتركيب لأن معنى لفعل فيبقى أن
 يحل الزكاء هنا على معناه الحقيقي وهو العلم والطمارة فقد
 اجري أدته على السان من حيث لا يشعر به وأعلم أن البيضاء
 فسر التركيب بالانماء بالعلم والعمل والانماء بالعلم إشارة إلى تكميل
 القوة النظرية والانماء بالعمل إشارة إلى تكميل القوة العملية فعلى
 هذا يكون النفوس التركيبية هي النامية المترتبة أو الطاهرة عن ^{المحصل} المحل
 والأعمال الظاهرة ووجه الاستلزام الذي ذكره
 الشارح أما بعد دعوى المظروف الزمانية المبينة المقطوعة عن

الاضافة اي بعد قوله الصلوة ذهب العلامة الفتا في شرح
 التلخيص الى انه جزء من الشرط وليس كذلك بل هو من اجزاء اقدم
 على الفاء ليقتضيه اداء الشرط وانجزا ^{منه} ~~منه~~ فوالله ما
 واليه ذهب النجاشي وهو الاوجه لان المقصود حثيبت ان التالىق
 المصدر بالجر لازم لوقوع شئ ما لان التالىق لازم لوقوع شئ ما
 بعد قوله لا يخفى ان التاكيد لا يلزم تعميم الشرط لا تحصيله وان
 لنا سببا سطره تصديقا ليق بالحدوث يجعله بغير نظر في الجملة ووجه
 ما ذهب اليه الفتا في ان نظرات الاثبات بكلمة اما فما وقع بعد لا ياتي
 بالحدوث الصلوة فلما سبكت بعد بجزء من الشرط اما هذه الواقعة
 في اواخر الكتب وغيرها التي يسبق عليها بجزء لا يفتقر الى تعقيب
 تكريرها لفظا او تعقبها بالتاكيد بالجر التاكيد بالجر
 فكلما اذا ردت التاكيد بغيره مطلقا مثلا نقول لما زيد منطلق فان حاصل
 معناه ان التعلق زيد لازم لوقوع شئ ما والمعلوم ^{متيقن} من الوقوع
 فكذا لازم قال الفتا في ان في افرع علم البير متفلا عن ان لا يشر والذى
 اجمع عليه المحققون علمنا والبيان ان فعل الخطا بجزء ما بعد لان الحكم

بينة

يفتي كلامه في كل امر ذي شأن كذا الله فان اراد ان يخرج من ذلك ففصل
 بينه وبين ذكره بقوله اما بعد انتهى كلامه فلا يصح قولنا اما هذه
 لجر التاكيد لانها تقيده التاكيد وفصل الخطا بجزء من الشرط
 حتى قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اواخر الكتب المقصود منها مجرد
 الفصل بين ذكره وبين الغرض المسوق له الكلام وايضا كذا المتجاوز
 من عبارة الكشاف في سورة ص ويمكن ان يجاب عنه بان المحر الذي
 يفهم من قوله لجر التاكيد هنا في النسبة الى تفصيل الجمل واليه اشار
 بقوله لا تفصيل لا يجعل فلا تنافي في قوله ما معنى افرع التاكيد لخصه بـ
 الخطا والجوازات الا انه يجب ان الاهتمام بكونها الفصل الخطا ارشد
 من الاهتمام بكونها التاكيد بل ان نقلنا لفظا لم يقبل لجره فصل الخطا
 او لجره ما الا ان يقال ان معنى شبهة كونها الفصل الخطا عن ذكره فذكر
 ما هو خطا ما حصر الاضافي والا ولا ايضا ان كما اثبت القوم من ^{منه} ~~منه~~
 الثانية وليس المعنى كما اثبت الرضى الثانية كما توهمه ومن قصر نظره
 على الثانية ونفى الاول فلا بد من ان يحمل ما حيث وقعت على انها تفصيل
 الجمل وان كانا بكتابات فقد صرف في صحة قولنا فقد صار ذلك

القاصر الناطق عانياً أي شقياً أو قاصداً ^{سجدة} أي جأراً العلن بحال المعين
 لا تركاب تكلفات حيث قد لا يأتى غير ذلك من المذكرة وقد
 شرطنا وجزأه لها ويرف عطف وقد لا يجرى حتى يستقيم تفصيله
 بهما لا يجرى لها ^{دلالة} على تلك التكلفات عانياً أي سريداً قاصداً وحاصل
 أن ما المذكور في أويل الكتب ونحوها لم يرد ما سداً عنها التفصيل الجمل
 وعند لها محذوراً فذلك القاصر القصر حاصل الكلام مهم على ما هو
 جمل على من مرهم فإن معاني الاستعارات الفاضلة في جواب أمّا
 ومضطرراً لعل لا ردت والفاء فارتدت زائدة توسيط بعد بين
 أمّا والفاء كاف الفصل بينهما ولا يجوز الفصل بينهما بأكثر من جزأ
 من أجزاء الجزأ فإن كان ذلك الجزأ من الفاصل من أجزاء الشرط
 فلا يجوز تقديم شيء من أجزاء الجزأ على الفاء كما لا يطغى فالأول
 فتح جزء أن في قوله فإن بناء على حرف جر في الجزأ هو من شرط
 الأمر بالعلية ولا يسبق للذين إلا أنه جزء ولما في قوله فارتدت
 تفرج عليه كما توهم فإن ذلك المعنى سيجوز لا يذهب إليه إلا من
 عقلاً خفي وحاصل المعنى أمّا بعد فارتدت ذكر معاني الاستعارات

والأشياء

وأقسامها وقرانها ^{سجدة} أي صفة الضبط لأنها قد ذكر في الكتب
 غير الضبط وهذا معنى يتلقاه القول بالقبول والرد الاستعار
 المصروفة أمّا لا يرد بالمعنى أي بالاستعارات أن كانت لأصناف
 بيانية وإن كانت عبارة التي فيها سياج من قولها أن المعاني للفظ
 الاستعارات أمّا ^{دلالة} في الثاني كما يفسر عنه عبارة فيما بعد وهو قد
 لتحقيق معاني الاستعارات أمّا فلا وجه لجميع فيه أن وجميع
 أن الإضافية بيانية للأصناف واللفظ المشترك له تعود ^{دلالة} على
 باعتبار كل واحد من معانيه فجميع وجميع باعتبار ذلك المتحور ^{دلالة} على
 أو يقال للام الجهنمي في تبطل الجوهية تامل وإنه ليس للاستعار
 بالكنائية أقسام فيه أن إضافة الأقسام إلى تلك المعاني لا تقتضي
 تكون كل معنى أقسام بل يكفي لصحتها ثبوت الأقسام لبعضها
 لأنهم لم يسلوا أقساماً فأنما تنقسم إلى المطلقة وإفنية كانقسام
 المصروفة إليها الأشراف المصاوي وفي آخر العقد الثالث إلى أقسام
 الملكية والتجديلية إلى الأقسام الثلاثة إلا أن يريد أن يفسر أقسام
 مذكورة في كتب القوم وكما أنه لا أقسام للاستعارات بالكنائية على

زعمه فكذا الاقسام الاستحارة التخيلية وان لم يتحقق ان لم يكن
 في تلك القوم الاقوية المكنية فيمن اضافة القرين المعاني لا
 لا توجد بل يذكر كل معنى قريبة بل يكتفى لصحة الاضافة اليها ان يذكر
 قريبة بمعنى تلك المعاني لا صراحة قريبة فقط بل التحقيق فان الاضافة
 لا تدل على نسبة شائعة وانما هي القرينة فهو ما باعتبار المواد او كانت
 ما قبلها او باعتبار القرينة على الترتيب كما يقال فان الجمع كثيرا
 يطلق على ما في القوم او في ذلك وكانه ويراد العمل ما اشرنا اليه في المواضع
 اشياء مما لا يكون بل في عسيرة الضبط غير مضبوطة لان معنى مضبوطة
 لان قول مضبوطة يدعى ويقتضي ان يقال غير مضبوطة يستعار لا ولا
 يخفى في هذا الشيء من كذا رعاية من ان يلفظ لغاية ما لا يلفظ
 لان غير مضبوطة يحتمل تعدد الضبط وتعسره وكذا مضبوطة يحتمل
 ان يكون ضبطه بمراد تعدده ولفظها تعسره وان يكون في التعسره
 وحصول سهولة مع ان المراد منها هو الشيء الثاني فكذا صريح عسيرة
 الضبط ثم انما في الثاني مضبوطة على وجه الضبط لا تنهار الكلام
 وعدم الختام وكذا ثبت على ذلك بقوله في المضبوطة على سبيل

الضبط

الضبط حيث اركبت الثاني في الثاني فقط ولم يقل اوله ليجل عسيرة الضبط
 على غير مضبوطة لفظه التعادل في التقابل في اشارة الى ان التقابل
 حاصل في الثاني بل وانما يظهر في التقابل لئلا يفسد في الاضافة
 الصفة الموصوفة وانما لم يقل من اضافة الصفة الموصوفة وزاد
 القيل لانه ليس على الطريقة المعهودة في اضافة الصفة الموصوفة
 لان المشهور فيها ان يجعل المضاف منفصلا عن المضاف اليه كما في قوله
 قطيفة ومن لم يعمل الفرائد صفة للعراب قد جار وجعل النظر في المسطر
 صفة للعراب ويحتمل ان يكون من اضافة الموصوف الى المصفوف وليس
 فنظمت في اعادة العرابة الموصوف في قوله فترى في هذا الاول ان يكون قوله
 فرائد عرابة كبا وصيغة لا اضافة اي عرابة كبا فرائد بالتحليل
 انها ايضا من اضافة المشبه المشبه كبا من الماء لاستفاد من كلمة
 ان اضافة كل مشبه الى المشبه من اضافة الصفة الموصوفة الى الموصوف في حفظ
 في ظرف عسيرة صفة كاشفة عن ويرتسمها بالقرينة ويجوز ان
 يكون ويرتسم التسمية انما لا نظير لها كبا فريدة العصر ووجبة الدهر
 او اشياء فريدة البدل لا لا الم والم اشياء تنفر في الصدق ولا تخلط باللال

الافصح

بلغة

جميع لوازم الدرة كبرية كانت او صغيرة والفريدة هي الكبيرة منها
 كذلك القاموس لانت المبدأ بالاول من الدرة الصغار بقية عدم الفرق
 بها ولا يخفى حسن اضافة الفريد والعوايد وجرا حسن ان العوايد
 عايد من العود وهو الرجوع والاشياء المذكورة في الكتاب المشبهة
 بالفريد عوايد من التقديم والمثابرة من المصالح كان احسن اما
 لفظ المصالح للتجسي بين الفريدة والعوايد دون الفريد والعوايد
 واما معنى فلفظ الفريدة ما كتب من علم او بالهذه المسائل كنبية
 من القوم والظن المص ذكر العوايد حصصا لنفسها باليستحق
 بل من القوم والبر او من القول ولا يخفى حسن اضافة الفريد الى
 العوايد في هذا الكتاب اذ العوايد احسن بالنسبة الى هذا الغرض
 من ذكر العوايد لان الاخذ من الغير ليس هو في تعريف الفريدة
 بل هو من غير المتخبر بخلاف العايدة فانها نص في الما من
 الغير بناء على ما علم انهم يقولون في هذا القاموس تحقيق معاني الاعمال
 المحتاجة الى التحقيق للاختلاف في معاني المكنية والتجسسية
 المحققات في العقود من الاجزى واما معنى المصحة فلا يمتنع الى

التحقيق

التحقيق لظهورها وعدم الاختلاف فيها فعلى هذا لا بد ان لم
 يحقق جميع معانيها وقسمها ^{منها} في القاموس حقيق تام انه
 مذكور معاني في عنوان العقد الثالث فاجاب نقلياً للقرينة على
 الترخيص بما انتهى الى تحقيق صراحة الا اقام المصحة في العقد الاول
 واولى في اخر العقد الثالث الى انقسام المكنية والتجسسية الى
 المطلقة والمشرحة والمجردة وقرايتها المحتاجة الى التحقيق وتلك
 القرينة ليست الا قرينة المكنية وتحقيقها في العقد الثالث وقد ظهر
 بما ذكرته وجه قوله فيها بعد الاول حقوق دون الثاني كما ان ارجح الشرح
 جواب سؤال عقد تقديمه انه لم يذكر المص المشرحة وذكرهما
 بلفظ القرين فيكون الترخيص ايشم مذكورة في العنوان لا ايقا لا يشرح
 مخرج المكنية في ترتيبها وجوبه لان كلا منهما من ملاياتها استعان
 له وترشيح من ملايات المستعانة لا نقول خلافا في ترشيح
 المكنية لانه ذكر في عنوان العقد الثالث قرينة المكنية وترشيحها
 واقصر هذا على ذكر القرين فورد عليه الاعتراض بالاقصا رحنا
 على القرين دون هذا كما فاجاب نقلياً لما يكون الترخيص

وقيل على ما في القاموس
 في بيان ملايات المستعانة

المتدريج في القرينة بالغلب لا ترشعها ولا ينافيه قوله وجعل داخل
 تحقيق ^{الاسماء} في اقسام الاستعارة لانه اراد بتلك اقسام الكنية الموصى اليها في
 اثر العقد الثالث بتاسل لاث الالهة تمام به اه لا يخفى حسن
 هذا الوجه الا ترى ان اعتبار الشرح وتسمي الاطلاق
 والتجريد لما يكون بعد تمام الاستعارة كما ينبغي دون
 الالهة ام لا ذكره اي في العنوت فلذلك لم يذكر الشرح فيه جعله
 داخل اه اشارة الى ان في جواب مقدمه كان قال لا يقال انما
 ترك الشرح هنا مع انه مذكور في العقد الثالث مع القرينة لانه
 جعل داخل في تحقيق اقسام الاستعارة الكنية لانه في الشرح
 انما ذكر في الفريدة انما من العقد الثالث لتحقيق قسمها
 الذي هو الاستعارة المرشحة فيكون ذكره هناك وسيلة الى
 تحقيق الاستعارة المرشحة فلان ما نسب ان يذكر هنا مع القرينة
 لانه مقص بالتحقيق بالتحقيق لا يعبر عن الاشياء المحصورة فيها
 الكتاب لان قول ياباه اي ذلك جعل في القرينة يعني ذلك الجواب
 منقول بذكر القرينة لانه ذلك الجواب كما يقتضيه عدم ذكر الشرح

منقول

يقتضي عدم ذكر القرينة اما اول فلان البحث عن القرينة من
 جملة تحقيق الاستعارة الكنية اذ لا يتم ولا يتحقق استعارة
 الا بقرينتها واما ثانيا فلان البحث عنها لتحقيق اقسامها في
 الاستعارة الكنية التي هي المطلقة والمرشحة والمجردة لانه اذا
 توفى تحقيق الاستعارة على القرينة في الطريق الاول يتوقف
 تحقيق اقسامها وانفرادها عليها فيقتضي ذلك الجواب ان لا
 يذكر القرينة هنا لانه في الوجهين مع انها قد ذكرت فيكون
 ذلك الجواب متوقفا على البا المذكور بحث لان ذكر القرينة ليس مجرد
 انها قرينة بل العبرة في ذكرها وتحقيقها انها استعارة تخيلية و
 معنى من معاني الاستعارات بخلاف الشرح فانه ذكر بعد تمام الاستعارة
 لتحقيق اقسامها التي هي المرشحة وايضا الجواب المذكور صحيح
 لانه الشرح في الاستعارة لا يوجب الاستعارة لا يوجب لا يقتضي القرينة
 ولا يخفى حسن نظم الفريدة في العقود العقد بكسر العين الفلانة
 ووجرا من انه شبه ما كتبت به بالعقد وان كانها تشمل
 على التفاضل استعارة من التشبيه للتشبيه استعارة مصرحة وذكر

الفريد للشيء من مائة استعارته في شئها واشت انظم الذي من
 مطالبات الفريد لها شئها على الشئ لان المقصود الرسالة انه ويكون
 القصير على طبق الاجال فما سواه كما يجازى له المذكور بالبيع والمذكور
 بالبيع لا يلاحظ في العنوان اوضح وبه الا وضح في كون القصير بطلا
 للاجالات المذكور في الاجال السابق فلهذا الاقسام واما ما في التنبية
 عليه ان المراد بالنوع النوع المفقود دون النقطي اذ لا يجوز رادته
 هي هنا والا لو صحت ان يكون المجاز في قوله ان نوع المجاز جنسها لا
 علما وان يكون تميز بعضها عن البعض بالفضل لا بالخصوص والتميز
 بين الذاتيات والعرضيات صعب من جهة الفتا دفعت
 للفرد المذوق لا يقتضي شيئا من ذلك وايضا قوله في الاستعداد الوهم
 الى الاقسام الاولي يدل على ان المراد به النوع غير المفرد لان جعل
 اقسام الاقسام اقسامها جاز في الجملة ولا يجوز بعد اقسام الانواع
 المنطقية الحقيقية انواعا لان اقسام تلك الانواع اصنافا على
 ذكر الكلمة وللاشارة الى التقييم آخر مطلق المجاز وهو التقييم الى
 المفرد والمركب فالجواب الاول في هذا هو الاضافة في دأب ذكر

الكلمة

الكلمة بيان في تعريفها ذكرها في تعريفها لا يقتضي تقييدها بالمعروف
 هذا القول لا يقتضي احد الطرفين اما التقييم المذكور او تقييد الكلمة
 للفظ ويمكن ان يدفع بالعناية الى التمثيل اقصر اليه ولم يذكر تقييده
 لان تعديله الى المعرف المذكور كما هو مقتضى ظاهر كلامهم فيه اجماع
 الى ان يكون المقسم عن المعروف في الجملة على ظاهرها و
 القول في الاحتياط الاظهر من الاحتياط في اللفظ على ان ظهوره بقرينة
 التميز ذكره في التعريف ووضوح المظهر موجبه المضرة عند
 التقييم لان وضع المقسم يقتضي ثلثة واما سببه ان يكون تلك
 التلكة سبابة للمقسم المعروف في كون اتحاد المقسم والمعروف ظاهرا
 مقتضى كلامهم بقرينة ان حرف المقسم بالقرينتين المذكورتين الى
 الاعين المعرفا هو من حرف الكل في التعريف لا لا عدم التعيين
 المقار بقرينة التقييم الى التمثيل لحفظ التعريف عنه كونه ذكر
 الكلمة في تعريفها داعيا الى تقييد المعرف بالمفرد وفيه انه لم يذكر
 المصنف هنا التقييم المرحوب في الكلمة عن ظاهرها على انه يستلزم
 المجاز المركب في الفريدة السادسة من هذا العقد فلا حاجة

لمخ

الى تقدير المعرف بالفرق ذلك الفرق بين التقدير بالفرق لا يشارك في التقدير
 آخره في نظر لانها اذ كانت في الكلمة المستعملة ولا يضرنا دخولها في
 الكلمة المستعملة فيها وضعت له فلا بد من ارجاعها بقيد في اصطلاح
 به التي اطلقها في ذلك اما اولها فلا بد من ارجاعها بقيد في اصطلاح به التي اطلقها
 ولم تكن بحيثية مستعملة في خبر عن العرف في قوله ولا علاقة في قوله وتوابعها
 ثانيا فلان التباين بين اصطلاح به التي اطلقها في اصطلاح خاص
 المقابل للشيء واللغة والعرف العام والالفاظ الواقعة في التعريفات
 انما هي على ما بينها التباين في استعمالها وليس التعريف في قوله ولا يشارك
 للمصنف في اصطلاح به التي اطلقها في اصطلاحه بالاعتماد على
 بحيثية بل لا يصح ذكرها في تعريفها في اصطلاحه بل لا يصح ان يشارك في
 والجوهر من الماهية كقولنا في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 به فان التباين في استعمالها في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 الاخرى المذكورة ويمكن ان يقال ان علاقة ذلك التقدير بالفرق و
 مخصوص في الاصطلاح بل لا يشك في ذلك الا في قوله وفي نظر في استقيم
 انه مستقر في اصطلاحه بالاعتماد على هذا السؤل الذي هو بحد

اصطلاح

المسودة
 اطلقه بعد التوبة لا غنى واستعملنا في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 بها في التعريف في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 عن تعريف الحقيقة لا غنى في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 الجواز ان يصير المعنى ان الجواز هو الصحة المستعملة في غير ما وضعت
 له من حيث هي بخصوصها غير موضوع له واستعمل الجواز في غير
 الموضوع له ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه متعلق
 بالموضوع بغيره علاقة لا يشارك في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 التي اطلقها في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 الجواز لعدم صحة الاعتماد عليها في علاقة معتبر في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 لا يشك في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 ولا يصح استعمالها المستعمل في الجواز بل غلطا علاقة الجواز في اصطلاحه
 كعلاقة الجواز واحاصلها بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 الاعيان ليس بحقيقة مستند في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 انه لا يتم الحقيقة لان عدم كونها بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه
 عند العلاقة ولان في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه بالاعتماد على استعماله في اصطلاحه

فانه لا علاقة بين المستعمل وبين الموضوع له في صورة الغلط
واجواب انه ليس على الاستعمال بها عن الغلط فانه يدعى
عن الدليل بل على الصفة الاستعمال كما في كذا في كذا في كذا
عن تعريف الجواز وهو من افراده لان اللفظ المستعمل ان يكون
حقيقة او مجازا وطمه انه ليس بحقيقة فلا بد من ان يكون مجازا
فاجاب بقوله فانه ليس بحقيقة ولا مجازا اذ ليس بمجاز كما انه ليس
بحقيقة لعدم الاعتداد بهذا الاستعمال فلا بد من ان يكون مجازا
التعريفين هما يتوهم من كون الحقيقة مستندة في الدليل سهل
لا حاجة اليه لان ذلك القول يخرج عن التعريف بالولا و صدر عنه
اوسهلوا وكان دعاه الى ذلك عدم صدور مثله عما عن العباد والمج
عليك ان استعمال اللفظ في غير موضع له سهل وليس من حيث انه
غير ما وضع له في تعريف الجواز بحيثية المعينة في بناء على ما
اختاره الثم من اعتبارها لا بالعلامة في مقام استعمال الفرس للثبات
كما ان قال المشير للقرينة بين يد المخطا بخذ هذا الكتاب اسموا
فانه وبن سلم انه يصدق على الكتاب بالذات كلمة مستعملة في غير

ما وضع

وضعت له من تلكا بحيثية الا انه لا علاقة بين الكتاب والفرس
والقرينة ايضا لان اشارة الى الفرس يحاضرين يد المخطا بخذ هذا الكتاب
وان كانت دالة على انه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان الملا
بالقرينة ما نصب المشكك كما سيصير به التمس به ونصب القرينة من السابق
الا ان غير تصور ولا على انه يفرض عنه اشتراط القرينة في انه من
يقول اغنا ولما اخرج عن المتقدم والاعتراض به غير موجبة ان ذلك
الاغنا وفي غاية الخفاء وورد بان فائدة قيد العلاقة ليس
محصورة في اخرج الغلط الصادر عن المتكلم سهوا حتى يحصل الاغنا
بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم عمدا وهي الالفاظ
المستعملة في غير ما وضعت له قصد بل برون علاقة معتبرة عند
القوم مع نصب القرينة فانها تخرج عن التعريف بالقرينة العلاقة
فقد ليس مع الغلط نصب دال على قصد منوع ايضا وكان الثم
ظن المساواة بين السهو والغلط مع ان الغلط اعم مطلقا
كما مر ما نصب المتكلم واعلم ان نصب المتكلم وقصد عمدا لا يطلعه
عليه في احوال اقيام القرينة دليل للنصب والاقامة عند استنفاد

المانع من ان ينصب كالسوية من اولها فالاولى بقاها ان يحذف لقيام
 قرينة دون اقله قرينة لان ^{القرينة} ~~القرينة~~ ليست من قبيل العلاقة
 لا يقال انه لم يجعل القرينة من قبيل العلاقة بل عكس الامر لان
 مع تدخل على المتبوع يقال انك الوتر مع الامير لا بالعكس وان اردت
 بالتابع التابع الخوي باعتبار ان قوله مع قرينة وقع صفة للعلاقة
 فتلك الصفة صالحة في صورة العطف مع انه جعلها اولها لان قول
 اراد بالتابع هذا انما هو ملحق بمتبوعه وليس على معنى فيه ويكون المقصود
 به الاصل انما هو المتبوع والصفة مع الموصوف كذلك بخلاف العطف
 فانه وللعطف غاية كماله مقصودان بالذات ومتعلقان
 بما قبلهما وليس في المعطوف ملحق بالمعطوف عليه ولكن جعل
 قوله ويجزى بندق تلك التسمية ولكن جعل ظرف الاستعارة والقرينة
 ما يقصر عن التمسك بالابا موضوع هذا التعريف كظواهرها
 وغيره او باللفظ لغات وعللوا التقييد بعدم الوضع بانه لم يعد
 انهم يطلقون على ما وضع بارادته قرينة عليه يرسمهم ان
 باجمعهم الرتبة بالضمف الاصل قطوع جبل ولا اصل فيه انه رفع بل

الذي

المانع من ان ينصب كالسوية من اولها فالاولى بقاها ان يحذف لقيام
 قرينة دون اقله قرينة لان ^{القرينة} ~~القرينة~~ ليست من قبيل العلاقة
 لا يقال انه لم يجعل القرينة من قبيل العلاقة بل عكس الامر لان
 مع تدخل على المتبوع يقال انك الوتر مع الامير لا بالعكس وان اردت
 بالتابع التابع الخوي باعتبار ان قوله مع قرينة وقع صفة للعلاقة
 فتلك الصفة صالحة في صورة العطف مع انه جعلها اولها لان قول
 اراد بالتابع هذا انما هو ملحق بمتبوعه وليس على معنى فيه ويكون المقصود
 به الاصل انما هو المتبوع والصفة مع الموصوف كذلك بخلاف العطف
 فانه وللعطف غاية كماله مقصودان بالذات ومتعلقان
 بما قبلهما وليس في المعطوف ملحق بالمعطوف عليه ولكن جعل
 قوله ويجزى بندق تلك التسمية ولكن جعل ظرف الاستعارة والقرينة
 ما يقصر عن التمسك بالابا موضوع هذا التعريف كظواهرها
 وغيره او باللفظ لغات وعللوا التقييد بعدم الوضع بانه لم يعد
 انهم يطلقون على ما وضع بارادته قرينة عليه يرسمهم ان
 باجمعهم الرتبة بالضمف الاصل قطوع جبل ولا اصل فيه انه رفع بل

من كلامك ان في الكتابة قريبين والمادة منهما هي الثانية فنقول
 مراد القوم من قولهم ان القرينة في الكتابة غير مارة عن ارادة
 الموضوع القرينة الاطرافها غير مارة عن ارادة الموضوع بل بالذات
 بل المادة عن ارادة بالذات اما في الثانية بخلاف الجواز فانه له
 قرينة واحدة مارة عن ارادة الموضوع ولو في هذا القدر فربما
 بقرينة واحدة يفهم منه انه لا يكون في الكتابة القرينة الصارفة
 عن الحقيقة كما في الجواز بل بالذات في قرينة معينة للمركب لا يرد
 ويحتمل ان يكون مراده ان القرينة الصارفة عن الحقيقة لا يكون
 الامارة عنها فلا يكون قرينة الكتابة الامعية للمركب وفيه
 تردد ومضطرب ولا لانه ولما انتقل عنه الى غيره فها هو لفظ
يكون ان يشتهر انه علم لفظ وهو ان عدم وجود القرينة في
 عن ارادة مطلقا في الكتابة لا يصلح للقرينة الجواز والكتابة
 انما هي لفظ يمكن ان يشتهر ان عدم وجود القرينة الجواز
 ايضه وقوله يمكن خبرها ومن زيادة ولفظ انها اذ كل جواز لا يمنع
 فيه القرينة الا ارادة ان لقال ان يقول ان المعنى الموضوع في الجواز

ليس

ليس مراد مطلقا للمادة ولا للانتقال عنه الى غيره وليس المنقول منه فيه
 الا القرينة الا ان دلالة الجواز على الموضوع له ضرورة فيكون المعنى
 المحقق في مفهومه مارة وفيه ان يكون مفهومه مارة فيكون
 مراد منه فافتقر الى ان يثبت به تام في ليس مع الاستدلال في المحصر
 بحث لان عدم تحقق المعنى الموضوع له قرينة حالية للجواز كما
 ان الرتبة قرينة معالية الا انه بحث غير مارة القرينة الحالية
 كالمقابلة لا تمنع ان يكون السبب مقصود للانتقال الى الشيء
 ويمكن ان يجاب عنه بان الصحاح انها هو كناية عن التقرير
 اذ لم يحقق معناها الموضوع له وعلم انها صفة كونه جواز
 عندنا في وليس بجواب لصدق تعريف الجواز عليها الا انه خلاف
 ما عاين المحققون ولقائل ان يقول فعلى هذا يكون معنى المنع
 عن ارادة الموضوع له في الجواز ان يكون المعنى الموضوع له
 مستحقا وفيه بحث من وجهين اما اوله فلانه يلزم منه صرف
 اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز في التعريفات وماتانيا
 فلانه يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في

بلية

اعالية وهو غاية البعد وظلال الجاه وكائن اشار الى ذلك بقوله
 ويمكن ان ليس تيات الاستدقاق فيه اياه الى ان تيات لو كان
 متحققا لكان كناية على ان الذوق يباهه ولذلك لم يذهب اليه احد
 على ان يكون منافيا لما ذكره سابقا من القرينة المانعة عن اللفظ
 الموضوع له ان لا يفسر كناية ^{ان} ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة
 معينة له ان المانعة هنا الرمز الذي هو القرينة المعينة لا الارادة
 امرية عليه فان بين الكلمتين ^{ان} لا بد ان يكون لهما
 حبان حتى يمكن العمل على الكناية والا يكون مجازا عندئذ ان
 كانت العلاقة غير المشابهة الشريطة ^{ان} يقول الجواز المفرد وهو
 مع خبره خبر قول القرينة الاول ولا احتياج الى التعليل للمبدأ الاول
 للاتحاد كافي بضمير اشارات المقصودة فيه ^{ان} عليه ^{ان} وجود
 غير كاف بل لا بد من تصديقها فانها اذا تحقق في مادة
 العلاقة الاستعداد والجواز ^{ان} في الفرق بينهما بالتصديق اذا
 اطلق المشعشعة ^{ان} شغرة الانسان وقصد تشبيهها بمشعر الابل
 في الغلظ فهو استعارة وان اراد من اطلاق المقيد في المطلق

بما صنف

كاطلاق المرسى على الانفس من غير قصد الى تشبيه فجواز مرسل
 فاللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد
 يكون مجازا مرسل غير المشابهة فجواز مرسل والاول ان يقال
 ان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على
 الجواز المرسل تقديم اللوح واللفظ هو المقصود الاصل ورد بالاقصا
 بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل بين علاقته على اربعة
 وعشرون وقيل لا مرسل ومطلق من المباينة والاى وان لم
 يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته باها فاستعارة
 انحصار الجواز المفرد في المرسل والاستعارة ان لم يوجد مجاز يكون
 علاقته المشابهة وغيره وان اطلق قوله والا فاستعارة ولم يقل
 والا فالاستعارة مجاز تكون علاقته المشابهة لا غير المشهور
 ان اللفظ الاول الكلمة بقرينة ان المقسم هو الجواز المفرد
 ولم يجد التقييد بالمصرحة اه لعل اختار من جعل الخطيب وهذا
 القيد لازم من من جعل ان قسم المفرد عنده انما هو الاستعارة
 المصرية دون ما سواها وصح المصنف القيد فيها على ان اختار

من جهة ان يتا في ما يلي من ان الاستعارة الكلية او تخص
 الحقائق بكنية السلفيات كنية السكاليست بجاز واما
 تخيلية فلا خلاف في المصحة لانه قسم المصحة الى الحقيقية و
 تخيلية واما تخيلية السلفيات بجاز المشبه المص
 الى لفظ المشبه على حد في المضاف المستعمل في السلفيات قدم المستعمل
 في المشبه على المشار اليه بالتخييل الحان احسن ثامان كان لفظ
 المستعار الاستعارة والمستعار مترادفان واختار المستعار هنا
 على الاستعارة لانهما قد تطلق على المعنى المصدر في غير ما يزل ال
 هنا فان المستعار يكون نصا في المقصود والاشارة المساق
 اعلم من المساوات والرادف والترادف في لفظيهما اذ لفظا
 يشبهها اسما لم يكن علم الشخص مع ان ليسو باسم جنس ايضا
 لان مقصود ذكرها بغير في الاستعارة الاصلية مما ليس باسم
 جنس في الفاعل والعلم الشخص لا يجوز في الاستعارة
 فضلا عن الاصلية وفيه تفصيل سياق ونظائرهما من الاعلا
 انجسية والاسماء المعروفة الغير المشتهرة بجمع المعارف والغير المشتهرة

فلو لم

ولو لم اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاصلية بامعنا الا
 العلم الشخص بجاز لا اذا اشتهر بالعلم بصفة فانه يستعار
 استعارة كلية وعدم شمولها اعلا استعارة الاصلية المشتقة
 سواء كانت تكملة ومعرفة فلو لم اسم الجنس على هذا المعنى لم يكن
 تعريف الاستعارة الاصلية بامعنا وان كان اقرب من الاول
 اذ لا خلاف في المناقبة هنا لكن قول العلم لا يستعار تسمية ان
 هذا القول غير مذكور في بحث الاستعارة الاصلية والتسمية
 بل هو مذكور في اول بحث الاستعارة والمنع بذلك ليس الاستعارة
 الاصلية بل مطلق الاستعارة لاشارة الجنسية الكلية في الاشياء
 في مطلق الاستعارة على احوال المشهور لم يكن انما قد دخل المشبه
 في جنس المشبه ويجعله من افراده الغير المتعارفة فيكون الجنس
 هنا كونه مقابلة الشخص فقط لا هو لا ينافي حمل اسم الجنس هنا
 على كل يقابل المشتق بل على ان اسم الجنس عند هذه مقابلة الشخص
 ان اراد به انه يدل على ان الجنس عند هذه مقابلة الشخص فقط
 فلا ذلك كونه مقابلة الشخص المشتق بالحق وان اراد

ولو لم اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاصلية بامعنا الا العلم الشخص بجاز لا اذا اشتهر بالعلم بصفة فانه يستعار استعارة كلية وعدم شمولها اعلا استعارة الاصلية المشتقة سواء كانت تكملة ومعرفة فلو لم اسم الجنس على هذا المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية بامعنا وان كان اقرب من الاول اذ لا خلاف في المناقبة هنا لكن قول العلم لا يستعار تسمية ان هذا القول غير مذكور في بحث الاستعارة الاصلية والتسمية بل هو مذكور في اول بحث الاستعارة والمنع بذلك ليس الاستعارة الاصلية بل مطلق الاستعارة لاشارة الجنسية الكلية في الاشياء في مطلق الاستعارة على احوال المشهور لم يكن انما قد دخل المشبه في جنس المشبه ويجعله من افراده الغير المتعارفة فيكون الجنس هنا كونه مقابلة الشخص فقط لا هو لا ينافي حمل اسم الجنس هنا على كل يقابل المشتق بل على ان اسم الجنس عند هذه مقابلة الشخص ان اراد به انه يدل على ان الجنس عند هذه مقابلة الشخص فقط فلا ذلك كونه مقابلة الشخص المشتق بالحق وان اراد

انه يدل على انه ما يقابل الشخص في الجملة ولا يضر ذلك ما فصل
 ذلك عن قريب والآه اعلم انه حذف من هذا الشرط واقيم غايته
 مقامه والمعنى وان لم يكن الجنس عند هذه مقابل الشخص فقط
 فلا يستقيم تعليلهم لعدم استعارة العلم بقولهم لئلا فاشتمال
 لتعريفهم الشخصية لانه منقوض بالمشق بل انما هو ايضا
 لانها متنافية بالجنس مع انه غير الاستعارة فيها وانما هو
 لان الاستعارة مجازية فيها الاستعارة التسمية والمقابلة التي
 هو الاستعارة الاصلية فلا تنقض على دليلهم وتخييل المقام ان
 الجنس الذي يتنافيه المشق والعلم ويقابلانه غير الجنس الذي يتنافيه
 العلم فقط كما مر في المشق والعلم لا يستعاران الاستعارة اصلية
 لانها لا تتناولها ليس باسم جنس كان العلم لا يستعار اصلا
 لانه ليس بجنس في كل ما يخص الذي يقابل العلم فقط احد من الجنس
 الذي يقابل العلم والمشق بالكل لا يذهب على ذلك المبدأ بالعلم العلم
 الشخص بقوله لا تقتضاه الشخصية فتان علم الجنس استعار
 استعارة اصلية لعدم منافاته الجنسية لانه محلي وقوله

عليه

عليه فيما عرفت به بتناول العلم الشخصي مع انه لا يستعار فيه
 ان هذا التقسيم للفظ المستعار والعلم لا يستعار فيحصل الاستعارة
 عنه باللفظ المستعار او لفظا حاسبا لا خارجا به لزيادة قيد محلي
 فذلكه در المهم حيث حذف من التقسيم قيد محلي وزاد قوله اما
 لا خارج الفاعل والخوف من ان يتنبه لهذه الدققة عكس الامر على
 انهم ذهب بعض المحققين الى جريان الاستعارة في العلم من غير تأويله
 بصفة ولا بشرط بكنية المشبه به قال الفاضل الرعي في حاشية
 المطول وانهم انكروا اعتبار تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت
 الجالفة في التشبه وادعاء انه غير متصور كمال التشبه به قلت رايت
 عمرا في الظاهر انه استعار تكون علاقته المشابهة استعارة كماله وعلم
 العلم في العلم لا يستعار كما يرد بزعمه على التعريف المجزئ بل على
 على تفسير المصطلح انما هو على غير مشق قد عرفت انما انه لا حاجة
 الى تقدير في الملكية فتذكر مع انه استعار على استعارة اصلية فانه
 في حكم الكل عند هذه اعم من الغير المشق ويجوز عنه الاعلام الشخصية
 الغير المشكورة بالوصاف سواء كانت واحدة او مشتقة فانه لا يجوز

الاستعارة فيها على المشهور فكانت جذيرة بالافعال والاشياء
 فكأن جداولان تغيب المصداق بالاعراب ثم انفق على الكل لا اجل
 للمانع فصار اخص فاضل جامعاً في فعل الكل اعم من ان يكون
 سقيماً او صحيحاً لاجل الجملة واما تفسيره في ليس فيه الا تكلف
 تعميم الكل لان الكل المذكور فيه وقد سمى على انه لا احتياج
 الى ان يكتفى به التكلفات بناء على عدم تناول اللفظ المستعار
 للاعلام ومع ذلك العكس في غير عنه اعني تفسير المصداق
 الجنس وكذا عن تفسيره بقيد مقابلة المشتق فواته اسم
 فاعل من المصداق معنى الحكم والملاذ بنحو احاطة الاعلام المشتقة
 المشتهرة بالادوات وفي نظرات الاشتقاق والوصفية قد لا
 بالعلمية لها من التناهي فالاشياء في طول نقلها عن التفتار
 والسيد سئل من ام الجنس عم من الحقيقة والحكمي لتاول
 فخر جات فلان الاستعارة فيه اصلية ثم قال في نظرات انما
 موكب بالمتاح في الجوز فيكون متولاً بصفة وقد استعير من مفهوم
 المتاح في الجوز لمن له كمال الجوز فهو كاستعارة شئ من مفهوم

مشتق

مشتق مفهوم مشتق ولا يصح على من المشبه والمشبهان يعتبر
 الشيء بينهما بالاصالة فيخبر ان يعتبر الشيء بين المصدين فيجعل
 الحاشي وحكم المشتق المشتهر بالصفة في الاصالة والتبعية لانها
 عند الاستعارة من ان بالصفة المشتهر هو بها في جعل احدهما اصلياً
 والاخر تبعية حكم تأمل ويدخل في مفهوم التبعية فينتقض تعريفها
 ايضا فينتقض نحو جات تعريف الاصلي بهما وتعرف التبعية
 متعاونين فيكون الاستعارة فيه اصلية مع وجوده في
 مفهوم التبعية فانها امران متضادت اذ الاشتقاق بالعلمية
 كما ان الوصفية بول بها فلو جرت الاستعارة فيها من غير تأويل
 كما ذهب اليه بعضهم فهو اصلية وغير داخل في مفهوم
 ولا اشتقاق فيهما وان كانت متقولة عن المشتقات وان اولت
 الاعلام المشتهرة بالصفة بتلك الصفة فالاستعارة فيها تبعية
 داخل في مفهومها ان اعتبر الاشتقاق على بعدات وتاويل النكس
 واصلية وداخله في مفهومها ان لم يعتبر ذلك فالاستعارة
 اصلية الاستعارة هي هنا الجوز ان يكون بمعنى المستعار

مشتق مفهوم مشتق ولا يصح على من المشبه والمشبهان يعتبر
 الشيء بينهما بالاصالة فيخبر ان يعتبر الشيء بين المصدين فيجعل
 الحاشي وحكم المشتق المشتهر بالصفة في الاصالة والتبعية لانها

مشتق مفهوم مشتق ولا يصح على من المشبه والمشبهان يعتبر
 الشيء بينهما بالاصالة فيخبر ان يعتبر الشيء بين المصدين فيجعل
 الحاشي وحكم المشتق المشتهر بالصفة في الاصالة والتبعية لانها

وان يكون بمعنى المصدر الضمير قوله الاتي لم يانها راجع الى
 الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاصح الاول من قول الاستعارة
 بعد معرفة وجه تبعيتها برب ذلك المصيرين ويرجع وجه الشبهة الى
 اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصل والفرق بين القول
 فليبين او لا وجه الاصل ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية
 وفيه بعد جريان هذا المصير هذا بنا على ما اشهر بين القوم ولا
 فسيح في كلامه ان الاستعارة في الهيئة تكون تبعية تشبه
 مصدر المستقبل مصدر الماضي مثلاً لا تبعية استعارة المصدر
 لانه اذا اردت استعارة فعل لمفهوم ضرب التشبيه مفهوم ضرب
 لمفهوم فتلحقه التسمية فيلزمه لا يدل على المدعى لان الدليل
 انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات تكون تبعية استعارة
 المصدر دون الهيئات وعلى القوم ذلك ان يكون الاستعارة
 تبعية في المشتقات ولا في هذه الرسالة بتحققة من الادب
 تحققة فليبرج الى المطول وتاثير السبب لا سند في السبب
 اي فيجرح بقية السكالات بمعنى الطريقة كما يريد المقصد

بقرينة

بقريته القرب دون الطريقة في يكون قوله غير بعيد المرام كتحالته
 والتاسيس في من التاكيد هو ان المشتقات موضوعات موضوعات
 اه لا يخفى ان كون المشتقات موضوعات موضوعات لا يدل على
 ان الاستعارة فيها تكون تبعية فتستأصل مصدرها اي مصدر
 المشتقات الدال على المعنى المصدر في التشبيه المعنى المصدر في
 الواقع مشبه الاستعار موادها اي مشتقات المصدر المستعار
 الفعل فيحصل الاستعارة في مادة الفعل تبع الاستعارة المصدر
 وكذا اذا استعمل الفعل ولا اناسيب بما قبله ان يقال وكذا لم يتغير
 في استعارتها ما عاينها الموراد فلا وجه للاستعارة للمادة بل الاستعارة
 فيها انما هي باعتبار هيئاتها كشبه الضرب في المستقبل بالضرب
 في الماضي فيه ايها والانت الاستعارة في الهيئة لا بصور يردون
 تشبه اصل المصدر من المقلد بالزهايان بالآخر فيجوز فيه
 التشبيه يحصل التشابه بين معنى ضرب ويضرب فاستعارة ضرب
 لمعنى يضرب فهذه الاستعارة تابعة للتشبيه الواقع بين المصدرين
 ولا استعارة في المصدر لان المصدر فيهما حقيقة فكيف يتصور

بقرينة

الاستعارة فيه كذا قالوا في المولود ورسالة الفارسية ولو سلم
 ان المصدر ليس حقيقة فيهما فلا حاجة الى الاستعارة في المصدر
 بل يكفي التشبيه بين المصدرين الاستعارة الهيئته وكذا في المادة
 لانه انما خرج الى الاستعارة التبعية في الافعال مثل الاجل ان
 الاستعارة مبنية على التشبيه ولا يمكن تشبيه معنى فاعل بمعنى
 فاعل اخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصلح ان يكون
 محكوما عليه فاذا شبهنا مصدا لا بمصدر اخر سرقنا هذا التشبيه
 الى مشابهة ملادة الفعل المشتق من اصل المصدرين بملادة
 المشتق من المصدر الاخر وهي شبهة بهيئة وبهذا القدر يمكن
 الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة في المصادر
 لكن السبل السند في المادة اذا استعمل الفعل باعتبار الزمان
 يكون الاستعارة تبعية المصدر ايضا واختاره المصنف للفظ
 اي لفظ الفعل بتمامه اي هيئته وملادة مستعارة تبعية استعارة
 الجوز سواء كان ذلك الجوز ماديا او صوريا فان هذا الاضراب
 متعلق بالاستعارة المادة واستعارة الهيئته كليهما يدل

علم

عليه ان الشيعون قور في رسالة الفارسية ان استعارة مولد
 المشتقات تابعة لاستعارة مصادرهما وان استعارة
 هيئتهما تابعة للتشبيه الواقع بين مصادرهما فقط قالوا
 تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم ان الاول ان يقال ان الاستعارة
 في المشتقات انما كانت تبعية لان المشتق في ماديا وما
 هو المادة والهيئته تبعية الجوز المادى والصورة انتهى كلامه
 لكن ينبغي ان يعلم ان الاستعارة الجوز تابعة لاستعارة
 المصدر ان كان ذلك الجوز ماديا والتشبيه الواقع بين المصدرين
 ان كان صوريا في ينبغي الاعتراض عن دليل المذكور على
 انه من مواهب الوجود غاية الامر ان تسميتها بالتبعية
 ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية الكل للجوز ^{الواحد} تامة
 قال في الرسالة الفارسية في آخر بحث الاستعارة التبعية وقد
 علم من هذه التحقيقات ان ما ذكره المصنف من ان الاستعارة
 في المشتقات تابعة لاستعارة المصدر في الجوز في تابعة للاستعارة
 في المتعلق وينبغي ان المصدر الشيعون فهو كلام من على الترهول

التام او ينشأ على قلة الاهتمام بتحقيق الكلام فعليك به التام الفار
 قد ذكرت في هذه الخواشيا في غير هذا عن الرجوع الى تلك الرسالة
 فنقتطع له انما يتصور بجملة المصدر هذا المحصر ايضا بنشأ على
 ما هو المشهور ولا يحصر ^{في} النسبة الداخلة في مفهومه الاستعارة
 بتعالم الاستعارة في متعلق نسبة الافعال ولا دخل المحصر المذكور
 انما انزلو جرت الاستعارة فيها كانت تبعية الاستعارة في ^{نوع}
 دون المصدر وايضا لمصارت اقسام الاستعارة في الفعل ثلثة
 على قياس المحقق جريان امثها باجزيان في حرف فان معناه نسبة
 مخصوصة تعليل المقدار كما قيل في قياس نسبة الفعل على
 المحرف وعليلها مناسبة وقرب حتى يقرب جملتها جواز قياس
 استعمالها على الاخر ويحتاج الى التفسير فاجاب بان شعوفان معنى المحرف
 نسبة مخصوصة جرت فيها الاستعارة بتعالم الاستعارة في ^{نوع}
 على رؤي المصم وتعليلها في المتعلق فقط على ما ذكره الشافعي في الرسالة
 الفارسية وذلك بان يشبه ^{بشيء} معنى حرفه متعلق معنى حرفه ^{بشيء} وصف
 اشتبهه المتعلق الذي وقع امثها به وبواسطة ذلك يحصل

المشابهة

المشابهة بين معنى المحرفين فيستعار لفظ المحرف الواقع شبهها
 به للمحرف الواقع شبهها على رأي المصنف وهو بعد تشبها الواقع
 بين المتعلقين بقولها استعارة لفظا من المتعلقين للآخر
 ثم بقولها الاستعارة البعوية بين المحرفين والمحذرين
 القولين ما قل فيه الشك والاعتبار لان مطلق النسبة معلومة
 لقوله ولا يحصر في النسبة الداخلة اذ لان مطلق النسبة التي
 الداخلة في مفهوم الافعال تشبه بمعنى يصح ذلك للمعنى
 لان يجعل وجه شبه حتى شبه الاشياء به فيه فاذا لم
 يصح تشبه شيء بمطلق النسبة لم يصح استعارة شيء فكيف
 يصح في النسبة الخاصة الداخلة في مفهوم الفعل تشبه
 والاستعارة بالبعوية قال بعض الافاضل فيه بحثان النسبة
 التي ترجع اليها نسب الافعال ليست مطلقا نسبة بل النسبة
 على جهة القيام ولها خواص واصاف يصح بها الاستعارة
 فاذا اردت استناد الضرب الى المحرف للدلالة على قوة نسبة
 اليه وشبهه بالنسبة اليه باعتبار التي يضرب فيها المحرف

في المستقبل مجاز في الماضي في تصور استعارة لفظ احدهما الآخر
 كما يتصور ^{النسبة} بينهما الا انه لا احتياج اليها بل يكفي التشبيه كما هو
 راجح ويدل على ذلك زمان في الاكثر وقيل في الاكثر هو
 في الغوابة الغاية واما في الاستعارة الاكثر لان العلامة نفعه
 قال في ذلك الكتاب ^{اللفظ} قد يعبر عن الحدث كالأفعال الناقصة
 وقد يعبر عن الزمان كقولهم ^{اللفظ} وسرعته وعسى ان اشار بها
 حكوا لم يكن المراد بها الاخبار كهم الامير ^{اللفظ} عند فان لفظهم
 باق على زمان الماضي وعلى الحدث الذي هو الهمة كمن تصف
 في نسبه الى الامير ان جند الامير هو الهامز لاهو نفسه
 بل هو بلفظهم جند جند العرف بقرينة تشبيهية الامير
 للهزم بقا عليه جند له واستعمل الهزم الذي وضع النسبة
^{في} جند النسبة اليه وفيه انه من قبل الاستناد الى اريدون
 اللغوي كما سيجي كنادي ^{اللفظ} اصحاب الجند فان نادى
 مجرى على حقيقة في الحدث والنسبة لكن استعمل في زمان لان
 النداء في يوم القيمة فيشعر به بعد العلم في الشعر البشارة

فيه للانداز وفي الاستعارة باق على حقيقة امر بالتأمل من ههنا
 كلام ثم كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بواسطة انه
 سبب له نسبة الهزم الى الجند بواسطة ان فاعل التقوية
 من غير فارق يمكن ان يقال انه لا شك في نسبة الفعل الى
 الزمان نوع من مطلق نسبة الفعل ويجري فيها الاستعارة
 بتأويل على العلامة الا انه اراد ان يبين جريان الاستعارة
 في الاجزاء الثلاثة لمفهوم الفعل فان ثلثه امثلة متغايرة بالذات
 لزيادة التوضيح وبذلك عطف على قوله امير التامل وحاصله
 انه كان الاول ان يجعل وجه الامير التامل في امرها هو الحق
 من القولين لا عمل وجهها له من خفاء القول والقولان هما
 قول السيد السند ان الاستعارة لا تجزى في النسبة الداخلة في
 مفهوم الفعل وقول العلامة ان الاستعارة مجازية فيها كما
 في الحدث والزمان لا لما ذكره من المطلق النسبة لم يشترط
 يصلح لان يجعل وجهه ونسبه اما الاول وهو ان الحق قوله
 الشريف موضوع للنسبة الفاعل حقيقة او مجازيا العلة

العلامة لا يستعمل ذلك في قولهم اول السلطنة وقال في اول قوله في
 حقيقة الاولات النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعمل الفعل عنها
 بخلاف المصدر فانه لا يستعمل الفعل عن معناه بل يستعمل المعنى
 المصدر عن معنى المصدر ثم يشتق الفعل منه ولا يمكن مثله في النسبة
 واما الثاني فبطلان دليل قدس يستعمل فلان نسبة الفعل انواعا
 حاصل اننا لانعلم ان متعلق نسبته الفعل هو مطلق النسبة
 بل متعلقه انما هو ذلك المطلق كالتسمية الى الفاعل مثلا فان
 لها احوالا خاصة به يمكن ان يشبه بها نسبة الفعل الى الماشي
 وتزول منزلة استعارتها لفظها فيقال التالي السيف او
 السوط وكذلك باقي الانواع فبذلك قدس يستعمل لا يدعى المحقق
 ونسبة الى المفعول هذه النسبة يجوز مشيها بالنسبة الى الفاعل
 كما في عشرين راضية وان يكون مشيها اليها النسبة الى الفاعل
 كما في قوله سيد قم اول النسبة الى الزمان او غيره نحو صيد نهار
 ونسبة الى المكان الغير ذلك من الزمان والسبب وهذه
 لا ينفك عنها تشبه تملوك كل نوع منها اي من هذه الانواع يصح

ان نسبة

ان يشبه بها ان يقع مشيها بالاشياء باعتبارها اولا حافظة
 تلك اللوازم بان جعل تلك اللوازم وجه مشيها ونسبة الاشياء
 تشبهها بمقتضى تلك النسبة لان نسبة الاخبار يشبهها في تلك النسبة
 بالمطابقة واللامطابقة فتصلي تلك النسبة لان يشبه النسبة
 الاشياء بها باعتبار احوالها كما استعاره وحرمانه فانه يشبه النسبة
 الاشياء في احوالها بالنسبة الخيرية في حرمانه في المطابقة والخصو
 فوعندها سر محلا ظاهرا محروما في وقوعه للنسبة الاستقبالية الخيرية
 فانه يشبه النسبة الاستقبالية الخيرية بالاشياء في قوله فليست
 في الوجوب والضرورة ثم استعمل النسبة الخيرية الاستقبالية قوله
 فليست وما يعبر عنه عند تفسيره ان الحروف والضمر في غير عايد
 الى ما وقع في المعنى المحرف من المعاني المطلقة ليست معاني المحرف
 والاشياء كانت حروف بل سميات الاسمية والخيرية انما هي باعتبار
 المعنى بل انما هي متعلقات معاني الحروف وسر محلا حق الزمان
 الحروف في مجازات لاحقاقها اذ لم تستعمل فيما وضعت على ما من
 المفهومات الكلية بل يصح استعمالها فيها اصولا وذلك يعود

وهذه المعاني المطلقة

جداولهم ايضا ان يكون الحرف في سماء النظم ^{في} الوضع وحرفا
 بالنظر لا استعماله لم يوجع تلك العلاقات تعبيرات الجزيئات
 اى آلات لملاحظة الجزيئات اصغر من الجزيئات بتعقل
 هذه الآلات عند الوضع ^{في} المبالغة الجزيئات ويلزم تبعية
 الاستعارة في التعريفات للاستعارة في الحروف هذا بناء على
 ما ذهب اليه المصنف ان الاستعارة التبعية في الحروف
 تابعة للاستعارة في المتعلق والافانم ذهب اليهم في الرسالة
 الفارسية الى ان يكون الاستعارة في الحروف لا تبعية فقط بل
 فانه يحصل من التشبيه المتعلقات فلهذا حصل التشبيه
 بين المتعلقات المشابهة بين معاني الحروف وهذه المشابهة
 اللازمة كافية لبناء الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبار الاستعارة
 في المتعلقات استعملت على صفة المجهول مع الثاني مستند
 الى ان تناوب اللفظ او الجملة كذا في شرح المفتاح للسبيل
 بحازم لا غنى قلت باعتبار ان الدلالة اللازمة للنطق كما جرت
 الاستعارة باعتبار انها شبهة بالنطق في افعال المعنى فيكون

الدلالة

الدلالة اللازمة للنطق نظرا لان الوجود الدلالة في النطق بالمعنى لان
 يكون ذلك النطق ^{قطعا} وعن درجة الاعتبار او بقا الدلالة اللازمة
 ولو عكسه يربطه بين علاقة الجزيئات يربطه بين وجه الدلالة
 بالنظر الى ما في شرح التلخيص لان مثال الفتح قد بين بحث ايق
 فيه فخر بين المصديك يكون الحرف المراد به اما صليا وفي الفعلين
 تبعا وفيه بحث لانه شبهه بربطه بين الجزيئات يكون تبين العلاقة
 بين المصديك للتبعية على كافيته ووجه العلاقة باعبار بعض
 اجزاء معنى الفعلين ولا احتياج الى جرح جوابي ^{جزء} قبل الجرح
 مثل هذا الاعتبار فلا استعارة وجعل كل اصلية وفيه نظر قد تم
 القول اعلى الفاعل لانه من وضع المظهر لمكان الالتباس في
 موضع الضمير الوضع الاول بمعنى الانيات والموضع الاول بمعنى المقام
 الداعي والمعنى الى المظهر في مقام يقتضي المنزوح لا وجه لتوهم التكرار
 في قول موضوع وضع الضمير فالتكرار بالوضع والموضوع في معناه
 اللغوي لا يقطع المظهر الضمير بعينه لا مقدما ولا مؤخر او قوله كانت
 الانيات اسرها لوجوه خروفا لانيات اسرها ليجب بغيره على تقدير الانيات

بالضمير فانه قد ذكر الاستعارة مطلقا وذكر الاصطية والتبعية باعتبار
 في الشقاقات وفي الحروف واحتمال بوجه الكلام واحد منها كما قد اورد
 الرافضون في المظهر بان المضمرة فعلا لا تسر لعدم تعذر الاتصال
 واتصال الضمير واجبة عند عدم تعذر الاتصال وان الاتصال غير المفقود
 بالفاعل والفاعل غير متصل كما في ما نحن فيه وجب تقديم المفعول على
 الفاعل وتقديم هذا المفعول للوضع موضع الضمير على الفاعل على
 ما استخرجتم ان يحمّل ان يكون واجبا وهو ان يادرس من كلامه ان يكون
 وقد قصصوا بالحق في قوله عليه ووصفاته كنيسة جليلا وقد وقع الاستعارة
 ووجه ان يكون مستحسنا وهو اقرب الى الصواب لان الاول
 في جمل الخ لا يورد نفسها الى الكنيسة وانما ارتكب هذا الشاعرا اعتبارا
 للاصطية وهي التبعية والكنيسة واعراضا عن الترتيبية فلو كان المقصود
 بينهما والكنيسة الابهام قال لا يورد نفسها الى الكنيسة لا وجه لانكار التبعية
 الا انهم انتم القوم قالوا وتارة السكك في قوله يادرس حيث قال المص
 في العقد الثاني وانتار السكك ردا تبعية اليها اه لا على البطولات
 اي بطولات التبعية والكنيسة اعلم ان المناسب لاجاز هذه التسمية
 (حقيقة)

الكنيسة

ان لا يترك انكار السكك للتبعية محتملا بل يجرى عن هذا العقد ويترك
 بذكره في العقد الثاني الخ حقيقة الكنيسة وعلى تقدير ذكره هنا فانما
 ان يستوفيه حتى لا يجتنب الا على ما سبكه والى التكرار في الاستعارة
 الى الحاشية التي كتبها انه هناك لان المص نفسه يشرح بمضمونها الا ان
 ان لا يتركها لان دفع الاعتراض عن الوجه الذي ذكره يفسد تلقاها نفسه
 ليجري الكنيسة على التبعية وذلك الوجه هو عدم كون الكنيسة تابعة
 للاستعارة اخرى وتلك الحاشية هي هذه في بحث لان مدلول الكلام
 التبعية يكون خيالا لا اعتبارا والخيال عند استعارة مبنية على
 الشبه والاستعارة في الفعل تبعية فما ذكره لا يكون تبعية عن اعتبار
 التبعية الا ان هذا لا يضرنا لان مدلول السكك لا محالة سواء جردنا
 وجه اختياره الراد الى الكنيسة ما ذكرنا او ما ذكره نفسه من تقليل الانعام
 والتقريب الى الضبط حسا في ان اسديروا وعقلا طوا هذا
 الصراط المستقيم اي الذين احق وهو ملء الاسلام ومنهم من حقق
 لاحقا حقيقة تبعية صوابه مستحقة امتثالا وجملة لها على
 قول زهير رضي الله عنه القديع سلمى واقربا طرد وعري من المصطفى

६॥ अथ भक्त्युपायः ॥

بها الاستعارة فعلى هذا القابل لنقول كما كانت القرينة ليست مما
يلزم الاستعارة بل بما يصير اليه استعارة اللفظ كالمثل ما عرفت بها
الاستعارة بل بما يصير اليه استعارة اللفظ فلا يصح لولم يوافق السوال بل عرفت
الاستعارة بما يصير استعارة اللفظ مثل ان تشبه اللفظ في الجواب حيث
قال في جواب الاستعارة متفق بالقرينة ^{القرينة} في قولك بل في قوله
بل في قوله بما يصير ^{اللفظ} حقوق الاستعارة متفق بالقرينة فالاولان
يقال بل في قوله بل في قوله بما يصير لان تحقيق الاستعارة والاستعارة
ومن ثم ان القرينة المعينة لانتها غير داخله والاولان قلاب من التقييد
اي قلاب اللفظ بما هو اللفظ المعينة المراد والقبيلان في الاستعارة
تتحقق بالقرينة المعينة كما ان اللفظ ^{اللفظ} في قوله ان تشبه اللفظ في الجواب
فيكون الاتيان بالقرينة المعينة بعد قلابها فيكون الاستعارة المعينة
بها مجردة فليكن في التقييد بما هو اللفظ المعينة وتامل في الاول
تقييده بالوصف بالمراد واللفظ الاستعارة وكانه انما قال اللفظ الاول
ولم يقل الصواب لان الاتيان بالمثل الاستعارة قرينة جارية المجاز
ولان الناقض والمثل يستمن داب الموصوفين هو مراتب اسلا

کتاب

[illegible]

^{القديم}
 الذي هو المشرك بين المشبه والمشببه فيكون مجازا مسلما
 بمرتبة بعلاقته ^{الاطلاق} في الحد المشترك وهو بابه الوجه
 والجواب عن النظر في الكلام على صحة التخصيص بعد ذلك يوقف
 الاعتبار شيئا وعدم اعتبار في حال واحدة في أي حال يكون
 الاستصمام غير باق على معناه فتأمل حتى تطلع على حقيقة الحال
 وعلى أنه قد مر من ذلك لو كان كون الترتيب للمجاز المرسل وذلك
 لأن الترتيب إذا كان مجازا أو كالات الاستعارة ترتيب الترتيب
 فقد حصل الترتيب للمجاز المرسل ولا يخفى أن الترتيب المعروف
 يذكر للملازمة المشبهة بغير شمولها حاصله أنه ينبغي إبقاء الترتيب
 على حقيقة لانه إذا كان مجازا عن الملازمة المستعار له فيقولون
 أشبه والصق وكأنه أخذ أي أخذ المص هذا الترتيب عن
 التفتان أراني المستبط لذلك عن كلام الكشاف في معنى
 هذه الفريدة على ذلك الترتيب مما ذكره بدل من قول من كلام
 الكشاف في مجوزات يكون بيان الكلام صوابا لكشاف كونها
 مانعة عن إرادة الموضوع له فخرج عن الكناية المركبة على مجموع

ونقصوا

واعتصموا بحبل الله لا على الحبل فقط والملازمة المركبة الذي
 تكون مجوزة باعتبار الاستعارة في بعض أجزائه فجاءت
استدراك على الاحتقاليين وهو كون الترتيب باقيا على
 حقيقة وكونه غير باق عليها ليس معزاة الفن كالمستعير
 من الفن بل صار مالك للفن وذا ملكته فيه وكذا يصدق على
مجموع قولنا في رحمة الله أي في الجنة التي جعل فيها الرحمة والملازمة
 المركبة الذي يكون مجوزة باعتبار الجواز المرسل في بعض مفرداته
 فلا تكرر في المثالين أونقول في المثالين لأن الأولى منهما
 مركب تام والثاني مركب ناقص ما يشهد ما يجوز في حد الفاعل
 مع أن التعريف يشهد فلا يكون مانعا ولقال إن يدفع جملة
 قيدا محشية في التعريف وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له
 من حيث هو مركب والشرطية بشر قول المجاز المركب على قياس
 الجواز المفرد وهو مع الشرطية بشر قول الفريدة السارسة
 ولا حاجة إلى العايد لا في كافي ضمير لاشان وقيل بشر المبتدأ
 قول كالمفرد والشرطية بشر بعد ضمير وما بينهما اعتبرا

لبيان تعريف الجواز المركب اذ يسمى باسم اخر وله الجواز المرسل
 بل كما ديويم انه يسمى تمثيلا له في ذاته في غاية البعد مع انه لا
 يسمى باسم فالاولان يقال لذا كانت علاقته غير المشابهة
 فلا يسمى باسم اصلا في نظرنا بل مما فاته القوم في هذا القسم
 من الجواز المركب مما فاته على القوم ولم يتعرضوا له فكلية
 بالتميز في من استواء التسمية الى استواء المسمى وعرضوا
 عليهم ان هذا لا يعارض من يتطابق قوله بل مما فاته القوم
 فانه يفهم من ذلك القوم حصرا الجواز المركب في التمثيلية بان
 الجوازات المركبة كثيرة لا تنحصر في التمثيلية كالاجزاء المستعملة
 في الانشاءات وبالعكس والاضمار المستعملة في لغز فوايد
 اخبر عن قول في جواب اعتراض الحق في التفتازاني على
 القوم ولما قيل ان يقول هذا الجواب متناقض لما انقاس ان
 احاصلت الجواز المركب يختص به بالتمثيلية وانحصر
 المستعمل في الانشاء وبالعكس ^{الاجزاء} المستعمل في لازم فائدة الجواز
 ويمكن ان يجاب عنه بان معنى الكلام هناك على اختياره

منه

المقصود بتفتازان وما هنا فقد بين الكلام على ما بين له
 من السرف في حصول القوم الجواز المركب في الاستعارة التمثيلية
 فان الجواز فيها اي المركبات التي غير التمثيلية سائر بها
 وعارضوا له فلم يلتفتوا الى ذلك الجواز الساري للمركب
 والعارض له بسبب الجواز في اجزائه والتفتوا الى عرضوا
 عن بيان اعيان الجواز الساري للمركب اياه
 بسبب انهم بينوا الجواز الذاتي في مفردة وهيئة المركب
 اجزاءه عطف على اسمان في قوله فان الجواز فيها بان
 ذلك الجواز الذي يقع في اجزاء الصور وانحاصلت الجواز
 فيما عدا التمثيلية من المركبات بالعرض والجواز بالاصالة
 اما هو فاجزاها الداخلية في الجواز المفرد فلا يعود للفظ
 جواز مركبا للجواز في اجزائه والالكان مثل جاني اسديري
 جواز مركبا ولم يقل به احد شي من الاقسام او القسمين
 الجواز المفرد والمركب بناء على اصطلاح الجمع على احوالها
 فاما ان يجوز في الكلمة اما خذ في تعريف الجواز المفرد بان

القلوب محقة كقلوب البهايم التي خلقها الله تعالى من خالصة
 الطين او مقدرة غير مستعينة بالذات على المشي به لا يشيخ
 كقولهم انما استقدم رجلا ونحوه فكم انما ليس هناك
 من الخياط قد تم تاجه لرجل فلذا ليس ههنا من ادته
 منع عن قول الحق غاية الامكان الختم ههنا مجاز كذا في
 حاشية الكشاف المحقق للفتاوى وفي تلك الحاشية ثبت
 حال قلوبهم بحال قلوب محقة او مقدرة ختم ادته عليها
 بتقدير محقة او مقدرة على قولهم ادته عليها وهو
 احسن مما في هذه الحاشية لاشتغال الاول لاشتغال هذا
 الاشتغال من قبل اشتغال الموقوف على الموقوف عليه وخص
 التشبيه بما هو حق العبادة وخص النسبة الى التشبيه او خص
 التشبيه بما لان فضلا النشبة اي شرف في نظر الله تعالى ^{ابلاغ}
 اي كعدمه مبتدأ لما ذكر في العلم والمخاض في هذه الاستعارة
 البنية على تشبه المركب بالركاب مثار فرسان البلاغة من تشبه
 البلاغة في النفس باليد ان استعارة ممكنة وثابتات القران

لها تخيلية

لها تخيلية وذكر المثار شريح الملكية او للتخيلية الحكم على
 تلك الاستعارة بانها مثار فرسان البلاغة مجاز عن انها
 من اثار البلاغة على ان تشبه المركب بالركاب البنية على تلك
 الاستعارة ايضا من اثارهم ان يكون الاستعارة او مقول
 به لقوله لا يرضى اي لا يرضى بان يكون له ادته امكن اي حمل
 الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة ويحمل عليه
 اي على المركب اي على الاستعارة في المركب ما امكن لا الكلام
 على المجاز من فضل مثل هذه الرسالة وشرحها فان الآية
 من فضلها ما يجوز ان يكون الاستعارة الملكية ايضا مركبة
 والذات عيود في الخلقة انه هل يسمى الملكية المركبة استعارة
 تمثيلية او فيه تردد وعلى تقدير عدم التسمية يختلف
 حصر القوم المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ولا مانع من
 ذلك عقلا من قبل عطف العلة على المعلول افمن حق عليه
 كلمة العذاب كانت تتقدم في الدار اصل الكلام ام من حق
 عليه كلمة العذاب كانت تتقدم جملة شرطية دخل عليها

بلغ

حمزة الانكار والفاء وانما دخلت الفاء التي فيها
 للعطف على حرف وفداً عليه الكلام فقلبه اوتت ما لك
 في النار موضع الضمير المذكور واللام على ان من حكم عليه
 بالعوذاب فهو كالواقع فيه لا مشاعاً اخلاقه وان اجعل
 التبع على قوله عليه وسلم في دعائهم الى الامان سيقولون انما
 من النار نزلنا عليه قوله تعالى من حرقكم العذاب
 من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم
 النار فلا فرق على طريق الاستعارة بالكناية في الكلب حتى
 ترتب عليه تنزيهه بالنسبة الى الله عليه وسلم جهلاً في دعائهم
 للايمان منزلة انقاذهم من النار والذين هم من ملائكة
 دخولهم النار فصار قربة على الاول وقربة الاستعارة
 بالكناية ههنا استعارة حقيقة كما في نقض العهد على
 ما هو من هذا الكشف ولما ايدى حيا اليه ان يري ذلك
 النار يحار عن الكفر المقص اليها والانتفاء في هذا الجمل

في قوله عليه وسلم
 في النار موضع الضمير المذكور

او يحار عن الدعاء

او يحار عن الدعاء الى الامان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة
 الى ما ذكرنا هذا ما ذكره الفتاوان في حاشية الكشف
 في هذا المقام حتى عادت اى صارت ربما يكون التشبيه
 وجه التشبيه فيما ايدى بينهما ظاهر والمعنى كثر ما يكون
 وجه التشبيه بين حريقين من اجزاء الطرفين ظاهر لكن
 لا يلتفت اليه اذ لا فضل للتشبيه المفرد بالمفرد ولا للاستعارة
 المبينة عليه كما مر بالملفت اليه تشبيه المركب بالمركب في
 الهيئة المستعارة اذ الفضل له والاستعارة المبينة
 عليه في كون المثال المذكور وهو انت الربيع البقل لذلك
 استعارة تمثيلية بالمعنى المذكور حيث لان الظاهر انه
 من المجاز العقلي دون اللغوي فضلاً عن ان يكون
 مجازاً لغوياً كما بان وان سلم انه مجاز لغوي ولا ثم انه مجاز
 مركب لم لا يجوز ان يكون مفرداً كما ذكره اليه العلامة في
 الملل والدين في هزم الامير الجند لمضاهاته يا ايها التيس
 ان يكونها من ملائكة الفحول وهو لانه لم يكن يجوز ان يكون

بلا يجوز انما هو في الاستاذ لكن التالي باطل لانهم لم يربطوا
 به ما هو المشهور من الجواز العقلي بل ما من له ان يقل
 به وانما يمكن بعيد عن الاعتبار فالقدم مثله في الشق
 الثاني ولما قلنا ان بقول مناقضة المصنعية على اختيار هذا
 الشق دليل قوله وقصده تشبيه التلبس الغير الفاعل
 بالتلبس الفاعل في جندفع لحذا الشق عند تامل ما لو قصد
تشبيه التلبس لانه لا يخفى ان حمل تشبيه التلبس الغير الفاعل
هذا المعنى في غاية البعد كون القول المذكور مستملا في
 التلبس الغير الفاعل اذ تشبيهه بذلك القول لا يجوز لانها
 من الاستعارة المركبة التمثيلية وما يؤيد ما ذكرنا من
 الجواب توجيهه كما لم يذكر وهو ان است التلبس البقل
 غير ما هو المشهور وما هو المشهور هو ان من يادى لانه
 المجازي وفيه انه لا يلزم ان يكون غير ما هو المشهور
 الاستعارة التمثيلية بل يجوز ان يكون غير ما هو المشهور
 الاستعارة التبعية في النسبة فقط دون الحدوث والزمنا

التبليس الفاعل

ويكون مجازا

ويكون مجازا مفردا كما ذهب اليه عضد الملة والدين في حق
 حزم المير الجند صرح بذلك في رسالة الفارسية وفي
 ضرورة تدعو الى الحمل على الاستعارة التمثيلية مع بورها
 عن العبارة وعدم مقبوليتها في ان است التلبس البقل
 لان المعقول المقبول فيه انما هو المجازي العقلي كما هو المشهور
 او اللغوي المفرد الذي في النسبة كما هو غير المشهور والا
فحصل له لان المتبردد لا يقدم رجلا الى قدامه ويؤخر
 رجلا آخر لا يخفى ان المتبردد لا يقدم رجلا الى قدامه ويؤخر
 بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى تقدم خطوة قد تمك
 وتؤخر خطوة اخرى خلفك او ورد عليان تاخر الخطوة
 الموضع ابتداء من الخطوة الاولى الى الخلق المتردد وفيه
 ان المراد بالخلف الذي حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة
 الاولى لا يخفى ان الذي كان له قبل الخطوة الاولى وبعد
 يرد عليه ان المشهور في التردد تقديم الرجل وتأخره
 لتقديم الخطوة وتأخرها وتأخرها وتأخر السيد السيد

فقال المراء بالرجل الآخر الرجل قد جعلها رجلا لا يها من حيث
 انها آخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن اللفظ مذكور الش
 من آخره صفة تارة هكذا حقق المثال كما حققه التفتازاني
 السيد السند فدل على حقيقة ان اللفظ لا يصدق حقيقة ما وقد خلا اللفظ
 اليه اولاً ان الاستعارة للكناية التحليلية تبعية ولان المتبع الى
 شئ ولا جده في صدره بعد الصدق وان يكون المعنى ولا جده في
 شئ من الصدور ^{تأمل} كان المناسب في الصدور الثاني التكسير
 ويحق ان يكون المعنى ولا جده في صدره بعد الرجوع الى التبع
 فانه لو اختلف في صدره من القوم لو جده في كنههم فان الصدور
 على وزن فروع عن الرجوع على الجمل على ان معناه ولا جده في صدره
 صدره على ان يكون اللفظ عوضاً عن المضاف اليه بعد اللفظ كجاءت
 القوم في ان الاضالة في كلمة القوم للاستعارة فيكون متعوداً مع
 وان كان مقراً للفظ ولا يبعد ان يقال ان تفتت كناية عن جرح
 ويقرب من التورية الاول للفظ مما ينبغي ان يعلم ان الكلمة هنا بمعنى
 الكلام ككلمة الشهادة حتى تجاوزت الى الكلمات المتعددة الى اللفظ

فلا ينظر

فلا يضر وحدة الكلمة في فاعلها المجازية فان وجوب التعريف في
 فاعل الاتفاق اعني دون المجازي في سبب الشبهة فان قلت قد تقرر
 في بحث التشبيه ان ذكر المشبه بوجوب الشبهة قلت ذلك انما هو في التشبيه
 المصطلح وقد تقرر ان المراء به غير الاستعارة بالكناية في الشرط
 المذكور في القدر المذكور من الشرط فان بعض الشرط لان قوله
 ودل عليه اه من تسمية الشرط زيد في جواب عن قال اه في انه خرج
 بيان المراء بالمشبه فاخرجه بقوله ودل عليه اه فانه دل على التشبيه
 في ذلك القول بالسؤال لا بما صفة المشبه به لا يشتمل على الشرط المذكور
 مع ما عطف عليه بالقياس الى ابطال العهد واما اذا اريد به المعنى الحقيقي
 وهو تعريف طائفة الجمل بعضها عن بعضها فالشمول في الاثبات
 يستلزم جمل ما يخص المشبه به على معنى اعم من ان يكون خاصاً به
 ومعنى اولفظا فقط وقد مر على هذا التكلف في ذكره في شمول البياض
 اه الاصل في شمول الشرط المذكور ليس الا انه بذكر ما يخص المشبه به
 على التشبيه بل على دعوى تقرر لا خلاف في انه لا يخرج عن الدلالة
 على التشبيه وهو في هذه الاستعارة وقد اشار الى هذا الجواب

نقول في الاول جيب في قفا الصواب وكذا قوله للشيء من جنس هذا السند
 المذكور انما هو حاصل المعنى انه لا يستقيم قولهم انفقوا كذا القوم
 على انه اذا شبه امر بامر آخر لم يقله كان هذا الاستعارة بالكناية
 بل يكون هذا الاستعارة بالكناية على من جعل الخطيب فقط جرح
 لا يفصل على الاخرى بالدعوة بل المقصود بالدعوة انه هو تقرر الاتفاق
 ويجعل الاتفاق مسلم الثبوت ويوجب عنده ان من المشبه باسم المشبه
 بناء على انها اذا الحق يكون اسم المشبه اسم المشبه به حتى يحذف
 صلا المشبه والشيء اسمين مترادفين فالاولان يقال له يكاد يراد عليه
 ما يراد على الاولان يقال له انفقوا كذا القوم على ان هذا غفارا المشبه
 تشبيه بقرات استعارة بالكناية كما هو احد المعاني الاضطرارية فيقول
 احد معني الاضطراب بصيغة التشبيه امالات المراد بالحق ما فوق الواحد
 وامالات الاضطراب بمعنى التشا وهو لا حركة ولا يجرى له نفي ولا
 اشياء تامة غير متساوية هنا لعدم اختلاف القول بالسكون لعدم الملازمة
 للاتفاق باللام له افاضوا الاختلاف لهما بل هو حق بتعيين قوله
 واستعرض لهما في ثلث فرائد لا لافق لالان يقول لم تعرض لهما في ثلث

فرائد

فرائد في اقل منها ولا في اكثر عليها والا اعلمت لم نقول بكونه
 مستحقا مولا فلا صحة له لاننا لم نجد السند بل وجد المعنى
 في اللغة ان لم يجد استعماله في اللغة على تضمين معنى
 انه جعل بل جاء في الصحاح والقاموس التذييل بطول التذييل
 يقال تذييل كعظم طويل التذييل لا صوابه اولالات ام
 المتصلة لا تستعمل مع جعل يريد من تقدم السكك من
 علماء البيان بدليل انه جعل مذهبه عديلا لمذهبهم
 لانهم اباة التعليم وشبه اهل العلم الماضيه بالاباء في
 النفع واستعمل اسم المشبه به في المشبه فيكون استعارة
 مصرحة واصله الابهاء التعليم من قبيل اضافة المسبب
 الى السبب والمعنى لانهم اباة المتعلمين بسبب التعليم لان
 المستعار الاولان استعارة بالكناية لانها الاسم
 المنسوق عليها المستعار اذا استعار عند الخطيب في
 الاستعارة بالكناية من غير تقدير لذكر اللفظ المستعار
 وذكر اللفظ في ثلث فرائد على قصد من تعرض الكلام جواب سوال مقدر

لتسميتها
 التفرع والاصطلاح وانما قال غير ظاهرة ولم يقل لا وجه تسميتها
 استعارة بالكناية او ملكية لانه يمكن تصحيح تسميتها كناية
 كقولهم او ملكية بانه اذا استعمل لفظ المشبى في المشبه الا ان
 فلا في الاستعارة كناية اي خفاء بالنسبة الى المصداق
 وان سمى وجه كونها استعارة فيه ايماء الى كونها استعارة
 كما سيأتي عن قريب ولما ارتكبا لخص الغاصم في رد البعوضة
 الى الملكية بتعالقهم اشار الى وجه التسامح بقوله يجعل قوتها
 اي يجعل ما هو قوتها البعوضة عند القوم ونحن رفوناها
 حيث قال فيها السكك ان يقول لما روت بالمنية المودطون
 بالاخذ مع السبع ولا شك في كون استعماله غير عاده
 المظان انه يكون عطفا على ان لفظ المشبه الاظهر انه
 بالنسبة لا لورفع لا يعلم ان الاستعارة والمفعول لا يكون
 استعارة للمشبه بغيره عند السكك قطوعا عن ان المراد ذلك
 ليعلم الا انهم عليه عالم يذب عنهم الا ان بانهم لو قبلوا
 الاعتبار والتبعية اي يجعل قوتها البعوضة استعارة بالكناية

يجعل

ويجعل البعوضة قوتها الملكية واستغنى عن اعتبارها
 فيه ان القوم لا يستغنى عن اعتبار البعوضة بمرورها
 الى الملكية لان البعوضة التي قوتها حالية لا يمكن ردّها
 الى الملكية ولا يشعر بكلامه اي كلام السكك بانه اي السكك يريد
 مع قوتها الى الاستعارة ان تكون حقيقة اي جديدة باسم
 الاستعارة في الغاية لا في كونها يكون مجازا لغويا لا لاشياء
 فيكون موافقة لما في الاستعارات في كونها مجازا لغويا بخلاف
 ما اذا كان مجازا في الاشياء فانها وان كانت حقيقة باسم الاستعارة
 لكن لا في الغاية فله اي للسكك ان يعدل عن القول به اي
 يجعل الاستعارة الخيلية للصورة الوهمية الموقوفة على
 في الخيلية لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اي في الرد اكثر
 من النفع في كونها حقيقة باسم الاستعارة في الغاية وهو تقليل
 الاقسام والتقريب الى الضبط وفيه ايضا لا يستغنى عن اعتبار
 التبعية بالعدول عن الخيلية الخيلية القوم لعمارة لفظا على
 ولا يخفى ان المتأخرين في هذا الكلام واسارة الى التردد

بلى

ذكره المصنف في موضع آخر ان يذكر ان ذلك الحديث عندنا في نسخة
 السكاك فان من الراد على حقيقة معنى التخييل عندنا كما
 كان من الراد على حقيقة معنى التخييل عندنا ايضا وليس للمعنى ان من الراد على
 حقيقة معنى التخييل عندنا فقط لا يحصل لنا الراد على حقيقة معناها فالتأني
 ذكره بعد حقيقة معناها ويمكن ان يجاب عنه بالكتابة اصل التخييلية
 في هذا لا في غيرها فاختار ذكر حقيقة الراد على ذلك الاصل والعلية تلك
 الاصلية الركب السامع وقالوا ان السكاك راد التبعوية الى الكيفية مع
 ان المروءة اليها انما هي في رتبة التبعوية والتبعوية مبرورة الى رتبة
 التبعوية المصرفة في النفس هذا تعريف بلا لا يجوز ان يقال ان ذلك تعريف
 بالمباين اذ لا يصدق على شيء من افراد المعرفات المتبادر من اضرار
 التشبيه ان يكون اركانها كلها مضرة فالصواب ان يقال ان التشبيه
 للمضرة في النفس متفكر اركانها سوى التشبيه ودفع عليه باثبات لازم
 التشبيه له التشبيه وكان له اشهره تساهل فيه ومع لا وجه لتسميتها
 استعارة يكون ان يقال لوجه تسميتها استعارة ان التشبيه لا استعارة
 فلا عار في التشبيه في نفس التشبيه ولا يستعمل للدلالة على ذلك التشبيه

المتأني

اثبات لازم التشبيه به التشبيه وما حق تلك الدلالة انما هو راد التشبيه
 وكان ان التشبيه في قوله تسميتها باعتبار ان استعارة وكذا الحال
 في ضمير كونها غير متعلق لانه لم يبق التشبيه بل تسميتها لا تشبيه
 به ولا استعارة بلغة يرمون البلاغة او الكلام الذي في الاستعارة
 بلغة من الذي في التشبيه لان المضمر لا يوصف بالاشياء ويوصف من المبدأ
 يلزمه شذوذ ان احد جانبي اسم التفضيل من المبدأ في واثباتها
 كونها بمعنى المفعول دون الفاعل مع ان قياسه ان يكون الفاعل
 والاولى يقال ويحتمل ان المقام مقام المضمر دون المظهر الا
 ان يقال عدل عن المضمر للمظهر لزيادة التمكن وفيه السامع
 للعدول عما حقه القوم لم يقل للعدول عنها مع ان السياق يقتضي
 اشارة الى عدوله مما هو الدليل العقلي والقياس والقوم عبارة عن
 السلف والسكاك ارجوان يكون ذلك التحقيق في الفاضل من ائمة الله
 الذي ليس له اعطاه ابانا حذو في المفعول الاول لانه لا يتحقق به عرض
 اخذ من قوله ضاع الله عليه السلام اللهم لا مانع لها اعطيت وبنو
 كذا من عن كونه مطابقا للواقع اذ لا تضاعف في الله ان من منزه

الشيء المقلوب عن الاستعارة بالكتابة كانهما في الحقيقة
فكأنما هو الشيء المشبه به باللفظ أو تفصيل على وجه التحليل كونهما في الحقيقة
من فروع الشيء المقلوب حيث يشترط الصلة وهو ضرورة كون الشيء
المختلف معان وجه التحليل مشبه بغيره كذلك استعار اسم المشبه
الذي هو المشبه به في الشيء المقلوب للمشبه الذي هو المشبه به في الشيء
المقلوب فيكون غاية في اللفظ كماله وكيفية لا تدل على اشتقاق
الطريق المعهود في الاستعارة حيث يتصور اسم الشيء المشبه به كماله
لأن المشبهات في الشيء المشبه به هي التي استعارت اسم الشيء المشبه به
فالمزج بالشيء السبع حقيقة لا ادعاء ويحتمل الكلام أو من يريد
بالشيء السبع الحقيقة كناية لا يكون الكلام كناية في هذه
الكناية من حيث المقام أو التحجيل أو موصولة والصادر عن
والله في كلام الشارح في كماله في هذا المقام الذي يحتمل
التحجيل وغايتنا في كلامه في هذا المقام الذي يحتمل
لنفسه بان يكون ناقصا في كماله في هذا المقام الذي يحتمل
فيجب تخصيص ذلك الأمر في الموضوع بالآية الاستعارة في الحقيقة

الشيء

الشيء المقلوب عن الاستعارة بالكتابة كانهما في الحقيقة
فكأنما هو الشيء المشبه به باللفظ أو تفصيل على وجه التحليل كونهما في الحقيقة
من فروع الشيء المقلوب حيث يشترط الصلة وهو ضرورة كون الشيء
المختلف معان وجه التحليل مشبه بغيره كذلك استعار اسم المشبه
الذي هو المشبه به في الشيء المقلوب للمشبه الذي هو المشبه به في الشيء
المقلوب فيكون غاية في اللفظ كماله وكيفية لا تدل على اشتقاق
الطريق المعهود في الاستعارة حيث يتصور اسم الشيء المشبه به كماله
لأن المشبهات في الشيء المشبه به هي التي استعارت اسم الشيء المشبه به
فالمزج بالشيء السبع حقيقة لا ادعاء ويحتمل الكلام أو من يريد
بالشيء السبع الحقيقة كناية لا يكون الكلام كناية في هذه
الكناية من حيث المقام أو التحجيل أو موصولة والصادر عن
والله في كلام الشارح في كماله في هذا المقام الذي يحتمل
التحجيل وغايتنا في كلامه في هذا المقام الذي يحتمل
لنفسه بان يكون ناقصا في كماله في هذا المقام الذي يحتمل
فيجب تخصيص ذلك الأمر في الموضوع بالآية الاستعارة في الحقيقة

الشيء المقلوب عن الاستعارة بالكتابة كانهما في الحقيقة
فكأنما هو الشيء المشبه به باللفظ أو تفصيل على وجه التحليل كونهما في الحقيقة
من فروع الشيء المقلوب حيث يشترط الصلة وهو ضرورة كون الشيء
المختلف معان وجه التحليل مشبه بغيره كذلك استعار اسم المشبه
الذي هو المشبه به في الشيء المقلوب للمشبه الذي هو المشبه به في الشيء
المقلوب فيكون غاية في اللفظ كماله وكيفية لا تدل على اشتقاق
الطريق المعهود في الاستعارة حيث يتصور اسم الشيء المشبه به كماله
لأن المشبهات في الشيء المشبه به هي التي استعارت اسم الشيء المشبه به
فالمزج بالشيء السبع حقيقة لا ادعاء ويحتمل الكلام أو من يريد
بالشيء السبع الحقيقة كناية لا يكون الكلام كناية في هذه
الكناية من حيث المقام أو التحجيل أو موصولة والصادر عن
والله في كلام الشارح في كماله في هذا المقام الذي يحتمل
التحجيل وغايتنا في كلامه في هذا المقام الذي يحتمل
لنفسه بان يكون ناقصا في كماله في هذا المقام الذي يحتمل
فيجب تخصيص ذلك الأمر في الموضوع بالآية الاستعارة في الحقيقة

لو كانها اوتت انما
 او غير ذلك من غير ان
 صانعة ونفهم من ان
 الصانع لا يخلق عليه
 النظر والادب والجل
 كامل ونسب زائدة
 على القصة فيكون
 تدبيرها سوى صانع
 اكتشاف فانه يجوز
 كونها مستعلا في
 كونها مستعلا في
 صفة التجازي في
 مستعمل في لفظه
 حذف المضاف ويجوز
 الاستحالة وانما
 الجاز في انما
 تاتي اللغة لان
 هو المتجاوز عن
 مكانه الاصل اما
 لفظ الملازم فيبان
 على موضع الاصل
 يعلم البيان في
 انظر ان البيان هو
 قوله وانما الجاز في
 فانه يقع من السلف
 تسمية قريته
 انما ثبات كالتسمية
 قريته فيما رايها
 قريته فيما رايها
 قريته فيما رايها

فالاول تقديم الرابع على الثالث لان يقال ذكر المصنفاته
 بعد ذكر المذهب الثالث في التخييل ولا يخفى ان مجرد التعبير
 عن كلام المشير بما وضع له كلام المشير بقرينة حقيقة فكيف يكون
 يعبر بها صاحب الكشاف فلا بد ان يكون كلامه باطلا لا
 الثالث التي اثارها الشان النقض المستعمل في معناه الحقيقي
 شانه استحال النقض المستعمل في معناه الحقيقي في مقام افادة
 اه لا انه مستعمل في ابطال الحق يكون استفادة حقيقة وهذه
 الافادة ايضا تكون بطريق الكناية في اظهار ابطال العهد
 وهذا الاظهار ايضا يكون بطريق الكناية مطلقا في جميع
 التخييل كما ذهب اليه السلف والخلف بجملة من التخييل الفيلة
 الثالثة انما كانت تالفة لانها صحت المذهب الثالث جواز
 السكاك كونه اي كون الاسماء كونه لفظه على حذف المضاف
 المضمير يراى من افعال القلوب ما يراى من الابصار يقضي
 مفعولا واحدا ما صديقه وكثيرا ما يجعل المصنف شيئا
 كقولهم ما يكشفون النجوم اى مدت خوفهم فيها لهم اى

على المشبه بالشيء متعلق بالاشياء التي المنكسر على اليه ولا
 يراد به اليه على ذلك التوجه كما ترى لا داعي اليه والحاصل
 ان عدم الدلالة على التوجه وان كان امرا معقولا لكنه ليس
 منزلة منزلة البصائر البديهية فلذلك كان متعلقا بالاشياء موجود
 بالاشياء وجودا لعدم اعتبار تلك الصورة وهو انه ينعقد ذلك
 القينة ويترتب قوتها سواء طلب استعمال لفظه من
 اضافة المصدر للفاعل وقوله ذلك معقول والمشار اليه
 توجه صورة وهيئة استعمال لفظ ذلك الامر الفريدة التي
 كونها رابعة باعتبار الزمان وتاخر تحت المصطلح المذهب
 الاشياء المتقدمة تارة حقيق غير هي تارة المشبه اي
 تابع وكان اه رادف للمشبه لفظا قيا على معناه الحقيقي فيه
 انه لا يلزم من عدم التشابه عدم علاقة اخر بقدر على
 حقيقة ثم بناء على محذره وقد عرفت منشا ان نشا
 به المختار و هو تارة صاحب الكشاف في تفسيره فيقولون عند قوله
 كما ترى في اي فيها اختاره المصداق المستقيم من كلامه صابر الكشاف

يجوز

يجوز ان يكون ذلك البقاء على المعنى الحقيقي كانت فيما اظام
 شيئا او وجود ما ذكره ^{اي} الباعث على ما ذكره المصداق القفا
 لها ذهب اليه صاحب الكشاف ان الاول رعاية جانب اسم
 الاستعارة وتلك الرعاية فحصل بان تكون مجازا لغويا اذا
 لم يتناول المذكور من الرعاية فان متعلها جانب المعنى فان
 لم يتناول الجانب كذلك يكون باقيا على حقيقة فيه ان هذا الوجه
 يقتضي الحمل على المجاز عند عدم القينة المانعة عن المجاز
 وعلى حقيقة عند وجود تلك القينة على عكس ما هو الحق فالحق
 ان مدلا الحمل على حقيقة على عدم شئ استعمال لفظه على
 المشبه ^{الحق} ومدلا الحمل على الاستعارة شئ ذلك فان الشئ
 مانع لفرق من الحمل على حقيقة ^{لا يرد} ويقتطع مادة المشبه ^{الشيء}
 تام ويعارضه اي الوجه الذي ذكره صاحب الكشاف الذي سبق ذكره
 في آخر الفقرة الثانية وهو قوله ولا يخفى ان جعل القينة
 مطلقا التخييل اقرب الى الضبط ان جعل اليه بدلهما سبق
 ان لم يكن قياسا في جعل على نحو اوله كلوة وتعصو كما في قوله

السلف والاسم ان جعل على غير ما يكون بعض افراد القربة
 الملكية حقيقة بعضها استعارة مصرحة فيه اشارة الى ان
 في مذهب السكاك كلغة متعق وان كان الجمع على مذهب
 على نحو واحد ان علوم من القربة التي هي التخييلية عن
 الضمير مطلقا في جميع الموارد يدعى اليها بالجمع التخييل
 على نحو واحد بل عدم الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف
 مذهب السكاك فان القربة في ضيقه مطلق وبخلاف مذهب
 صاحب الكشاف فيختار المصنفان القربة فيهما ضيقه لا
 مطلقا بل في بعض الموارد كان اشارة الى اثبات رادف
 المشبه له اي المشبه لا تقوم صورة في مساحته لان المثل لا
 رادف المشبه المستعمل في صورة وبمعنى شبه اياه اي رادف السكاك
 المشبه له اي المشبه متعلق بالتوجه كذا محال به وصفه مفعول
 مطلق محذوف لولا بقا او كما يشاهد في الباء اي هو وصفه
 مفعول مطلق محذوف لولا بقا في قول لو كان اشارة في قوله
 على النظر في ما صلا لا يورثه الرادف مفعول السكاك
 المصروف

الكلية

كل تقدير لا يورثه والسلام عليك ان اردت كل منهما الى ما هو
 ولا لا يتبعه بالقياس الطويل ولو تليت عليه التورية والا خيل
 كان ان لفظ رادف المشبه مستعار للكلية على طريق التخييل
 فيه ان لا يكون ذلك لاستعارة بل لا بد من ذلك من وجود القربة
 المعنوية من ارادة الحقيقة بمحاضرة ولذا عتبر صاحب الكشاف
 مع ذلك الشيوع اذا عرفتم ان في الفقرة الاربع فالا حتم
 التي ذهب اليها علماء البيان في قربة الملكية عند عدم المصداق
 عند غيره فانها غير ثلثة ابره يكون الجمع اي جميع افراد التخييلية
 وهو مذهب السلف والتخيلية ثانيا لا انقسام الى الاستعارة
 المصروفة والحقيقية وهو مذهب صاحب الكشاف والثالث كون
 الجمع استعارة تخيلية وهو مذهب السكاك ورابعها ان
 الحقيقية والتخييلية وهو مختار المصنف والفرق بين وبين
 مذهب صاحب الكشاف انه لم يقل عن صاحب الكشاف التسمية
 بالاستعارة التخييلية فيما اذا كان رادف المشبه باقيا على
 حقيقة بخلاف المصنفان سواء استعارة تخيلية كما ترى فذلك

باري

قال الشيخ في مذهب صاحب الكشاف في قسم قرينة الملكية الاستعارة
المصرية والتحقيقية وفي مختار المصنفين قسم التحقيقية والتخييلية
ولكن ان تزيده اقسام الاحتمال اعلم ان حلق الاحتمالات لا يزيد
على المذهب المذكور وان مذهب السلف ومذهب السكاك لا يمتثلان
الشعر وزيادة اقسام الاحتمال بالاحتمال الجلي والمرسل لا يتصور
الا في مذهب صاحب الكشاف وحقنا المصنفين ما لم يثبتناه كغير
مرة من احتمال الجلي والمرسل في قرينة الملكية كما لا يستعمل في
زيادة تلك الاقسام فعليه بالاعراض ومذهب السكاك لا يمتثل
الشعر وزيادة الاقسام الاحتمال بالاحتمال الجلي والمرسل لا يتصور
الا في مذهب صاحب الكشاف وحقنا مذهب السكاك لا يمتثل
بالاقبال على استخراج تلك الاقسام بدق النظر والحدس الذي علم
الانسان ما لم يعلم على حال سوى كلفه والاضلال كما يسمى صفة
مفعول مطلق مخوف لقوله بعد ويسمى بمعنى غير بعيد قوله
بعد وحقنا ان يكون يعبر بمعنى سمي بقرينة ما قبله وتخييل لا سمي
للتفتقن ما زاد على قرينة المصرية من بيان املايا المشبه بترجيها

المحمود

المصرية كذلك كما في قوله كما يجر ما زاد على قرينة الملكية من
الاملايات انظر ان المار به على ما المشبه بقرينة ما سبق
فلا يثبت اول ترجيح الملكية على مذهب السكاك بترجيح او غمائل
بقوله لها بنا دون المصرية ليظهر مقابلته مع قوله الا ان هو
قوله ويجوز جعله ترجيحاً للتخييلية المفهوم مشترك بينهما اي
بين المصرية والملكية لا يخص الترجيح بل يشمل التعميد اي يعمد
على بلاكم المستعار ومنه خرج منه ملكية الخطيب فلم يكن جاسعاً وحش
القرينة فلم يكن مانعاً الا ان يقال لو يقترن الاستعارة اي
يكون بعد عما خرج به القرينة لان القرينة لا تقترن الا
بل لها نصير الاستعارة او كونها املاً يخرج به القرينة لان
القرينة لا تقترن الا استعارة بل بالترجيح موضوعاً المفهوم
مشترك بينهما وبين التشبيه وهو لا يراه ايضاً كما كان مشتركاً
بينهما وبين التشبيه لان الاشتراك اللفظي علم المفهوم
الثالث للترجيح ولكم تحصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما
وبين التشبيه والجلي والمرسل ما التفتنا اليه وما سبيلة

بين المصرية والملكية لا يخص الترجيح بل يشمل التعميد اي يعمد على بلاكم المستعار ومنه خرج منه ملكية الخطيب فلم يكن جاسعاً وحش

اليانصر وهو ما يلزم للوضع له والمثبه يفارن المجازة و
 التثنية لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصحة بل يوقع المجاز
 في الخلط حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشها بالزيادة على القرينة
 وانما يلزم الى جهة التقييد التوبيخ وكذا لا معنى لقوله ما زاد على
 قرينة الملكية بعوض ترشها بالنسب لانه ب السكالان ذكر
 ملان المثبه لا يصح ان يكون ترشها الملكية معنده وهو قرينة
 الملكية على رايه بل الترشح عنه في الملكية بطلان يكون من ملان
 المثبه الذي هو المستعار منه في الملكية على من يربطه بالان يكون
 زائد على قرينة التخييلية ايضا الى كانه لا بد ان يكون زائدا على قرينة
 الملكية فيه ايتا قرينة التخييلية ليست الا الملكية فيها ايتا كانه
 قرينة الملكية ليست الا التخييلية فليت شعري ما هو ما قاله الا
 يقال قرينة التخييلية لا تزيل على قرينة الملكية فلا تغفل فان الاستحارة
 لا تتم بدون قرينة التخييلية داخل في قرينة الملكية وما كشر
 التثنية الا ان يقال الدخول في قرينة التخييلية اهو كانه لا بد ان يكون
 اضافية القرينة بيانية فيرجح الى التثنية الاولى ولا يلزم ايضا الى
 الا التخييلية

اي كانه لا يلزم ان لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصحة اهو ايضا كانه
 الترشح والتجديد ما زاد على قرينة المصحة والكنية ويلان المستعار
 بل الاشتراك اي بل لا يلزم ان الاشتراك بين التثنية والمجاز
 المرسل اي انه لا يخص الترشح بل يشمل التجديد الى جهة التخييلية
 ويقال ان المجاز والتثنية الا ان يقال التخصيص الى التخصيص
 الاشتراك بالتثنية مجرد اصطلاح لا تخصيص واقع لمجان
 الاشتراك في التجديد وكانه انما تعرض للاشتراك في التخييلية
 بالمقابلة عليه فانما هو ان التخصيص مجرد اصطلاح
 ولا يلزم من التخصيص الاصطلاحي الاختصاص الواقعي ولو لم
 يستعمل المصطلح الزائد على القرينة تجديداً لان لا يستلزم
 ان لا يكون تجديداً في نفس الامر من تايه الاسماء من تايه الحسن
 وكثيرا ما لا يغير عن الحسن بالاسماء بل يثبت بالاسماء
 جعله اي ترشح الملكية ترشها التخييلية ان كانت قرينة الملكية
 تخييلية او الاستحارة ان كانت قرينة الملكية استحارة تخفيفه
 وكذا ذهب اليه صاحب الكشاف واختار المصطلح في الاستحارة تخفيفه

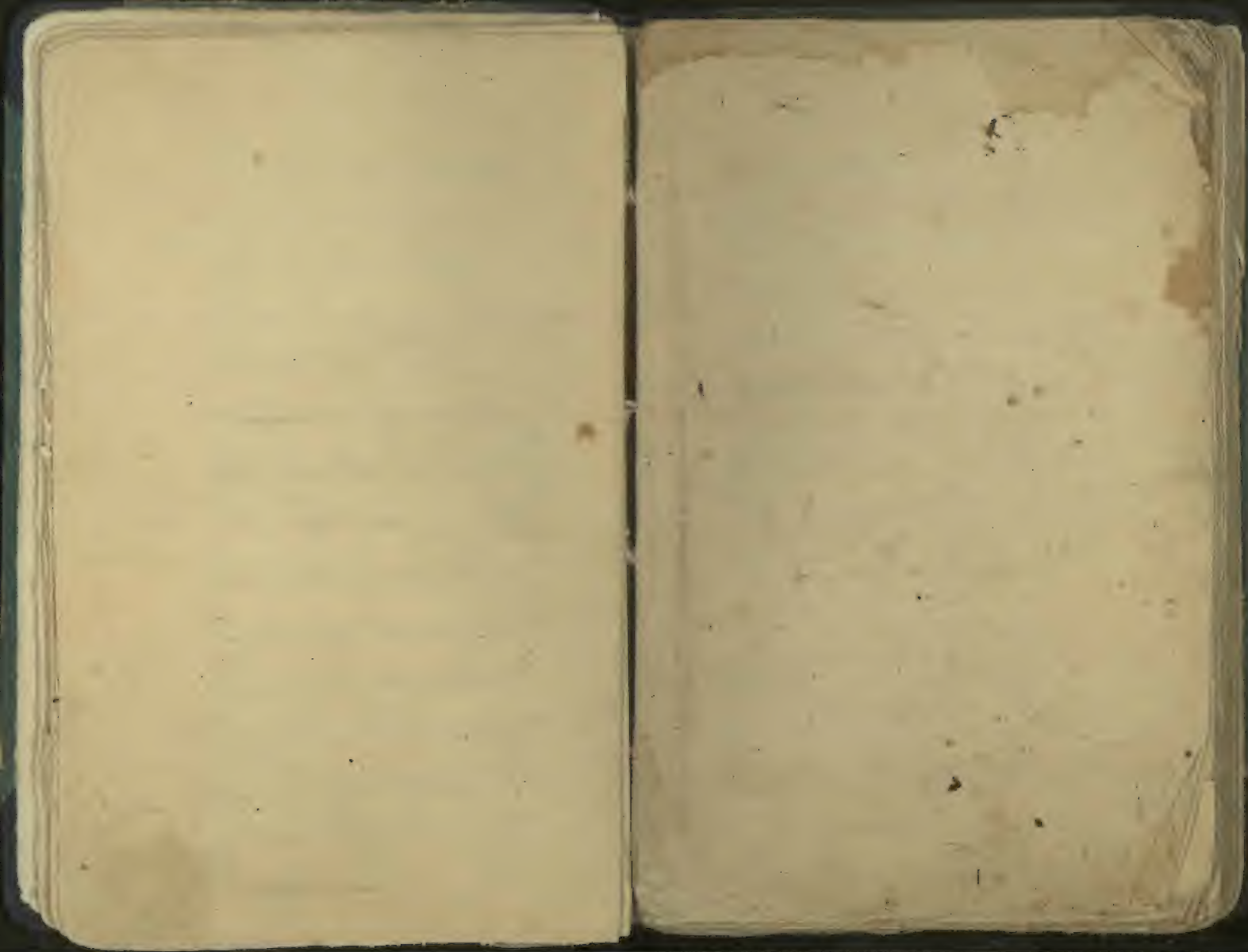
والمثبه
 والمرسل اي انه لا يخص الترشح بل يشمل التجديد الى جهة التخييلية
 ويقال ان المجاز والتثنية الا ان يقال التخصيص الى التخصيص
 الاشتراك بالتثنية مجرد اصطلاح لا تخصيص واقع لمجان
 الاشتراك في التجديد وكانه انما تعرض للاشتراك في التخييلية
 بالمقابلة عليه فانما هو ان التخصيص مجرد اصطلاح
 ولا يلزم من التخصيص الاصطلاحي الاختصاص الواقعي ولو لم

فكون الترتيب لها لا يلائم الاستعارات المصروفة التي لم يكن
 قرينة المكنية وكذا التخييل كون الترتيب لها طاع على ما ذهب اليه
 السكاك وهو ما التخييل على مذهب السكاك فيجوز ترتيبها لان
 الترتيب كما كان كذا في قوله ايضا الا في قوله الاستعارة المصروفة او
 زيادة المكنية بل لا بد من كماله لان المقام يقتضي تشبيها محققا محققا
 آخر حتى يرتفع استعارته عنصم بخلاف تشبيه الخفي امر على فانه
 ربما يتكرر انصم جواز ذلك التشبيه ويقول في قياس مع الفارق فيجعل
 نفسه خيالا وهو من ذهب السكاك فيجعل نفسه استعارة طعنية
 وهو من ذهب صاحب الكشاف في قوله يجعل اشارة خيالا
 لانفسه وهو من ذهب السكاك في قوله صاحب الكشاف في بعض المولد
 وبين ما يجعل اشارة عليها اي على قرينة المكنية وترتيبها اما
 للمكنية او للتخييل اختصاصا وتعلقا بالمشبه من اجل
 لقوله اختصاصا وتعلقا فهو القرينة سواء كان مقدما او مؤخر
 فان استويا فاسبقها حاله على المراد يكون قرينة والا حق
 ترتيبها لانه لا التباس بين القرينة والترتيب في المصروفة كما اشرفنا

البحر

البداهة في علم التباس بقوله فيما سبق ولا يخفى ان لا معنى لقوله
 ما زاد على قرينة المصروفة لان ما عظم ما ذكر من قوة الاختصاص
 والاظهر ان ما يحضر القارئ في السماع على المراد وما سواه ترتيب
 او ترتيب فالاعتبار بالدلالة على المراد لا بقوة الاختصاص عند التمثيل
 ولا يخفى ان لا ويرى ان جعل الجميع اي جميع الملايات قرينة ولذا قال
 صاحب التلخيص القرينة فيكون واحدة وقد يكون متعددة
 تمت الى شية المنسوبة الى مولانا حسن
 الربا يرى الواقع على شرح رسالة الامام
 سيد الخميني المسمى بحمد الوحي السليم المسمى
 باسم الفاضل الكامل الاستاذ الامام
 السيد مولانا محمد حسين زادة عليه السلام
 تعالى في تمام كتب علوم الرتبة وغيرها
 مما يشاء او يضمن بترتيب اقسامها ومجموع
 آياتها وبرهانها وعلومها من غير غلط
 في طبع مشرقى بودا من غير غلط في طبع
 الهدى معارف والسليم كلام
 ما دام الحياة باقيا
 جيلان هر كس باستان ميربو يادمان داران بادشاه فرغو

بلغ



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله وسنعت بقدرة الترافع بها ملكوت الارض والسماء
في كل سنة الترافع بها في الآخرة والآخرة في تهنيت التوفيق
للاستكمال واصلاح العقول المنفصلة عن الله والاعمال لله
بالعقل العقول وطرد شياطين الدوام من فضلة بالوزر البرهان
وتنوع اعداد الحكمة واليقين الى امور المتعدين وموثر المتكبرين
ونصحة في صحة المبعوث بكتاب الله ووزره المنزلة على كافة
الخلق اجمعين والله واولاده المستقرين عن ارباب السيرة القديسين
عن طاعت الاله بالوزر الحق واليقين اللهم صل وسلم على محمد
من ملك سبلهم واقف ولهم من شفيعهم المتقين في جسد
ده

والله اعلم

فاقر المدين قدراً وجرماً واكثرهم خطياً وجرماً محمد المصطفى
الذي انى يقول انها الاخوان ان يكون الله منور العرفان اسمعوا
باسماع قدكم مقابلى لنبذ في براكم من كلتي والطيف الطيبي
وهذا واعني سناك طريقي من الايمان بالله واليوم الآخر ايماناً
حقيقاً صلاً للنفوس الثلاثة بالبراهين الحقيقية والآيات
الالهية كما ان رايه بانه في قوله والمؤمنون كل من الله
ملكته وكسبه ورسله وقوله ومن يحقر بالله وملكته ورسله واليوم
آخره فقد ضل لا يحيا وهذه هي الحكمة المحضون بها على اهلها والمؤمنون
بها على غير اهلها وهي حكمة العلم بكسر من حجة دالة المشاهدة اليه قبله
اولم كيف بر بكت انه على كل شئ شهيد والعلم به من جهة الاقارب
والانفس المت رايه بقوله ستر لهم الامانة الدافق وفي انفسهم
حتى يبين لهم الآيات فالعلم الله به من ايمان الايمان بالله وصفاة
والعلوم الدافقة والافسية من آيات العلم بالله وكسبه ورسله
وشواهد العلم بالهم الدافق وحواله والعبرة والبصيرة والنزول

بسم الله الرحمن الرحيم

والكتاب الحبيب والهرط والوقوف على اسم والجنة والدار
 من الجنة والكلالة والجنة القديرات النامية والجنة النسيقة
 البقية المدة مودة والجنة المحلة الهوفية بل من ثاج العبرة
 لايت اسم والعكر في ملكوت سوااته وارضة مع العطف من يدعا
 اكتب اليه بل من اله المجد له والجمامير ورفق عام لما احسنه قلب
 المشير ولقد قدست اليك يا ارحم الراحمين في كل شيء من اول العلم
 النعم وزهر الارواح وزينة العقول معذات ذوات قضايهم
 مناجاة السكينة الى ما نزل الله من معارج الدار الى الله
 من علم القرآن والناويل ومنازل الروح والسير الى ما حفظه العلم العظيم
 في اللوح الكريم وقرآنه من الله اسم قراسته وكلية جلالة وعظمته
 آياته ما نزل به الروح القدس على قلبه اصطفاه الله وهداه
 الى صفة في العالم الارض وزيته للكلية النافعة ثم جعله الله
 العلوي وملكه في ملكوته السامي وكل من شئت قلبه بهذه الار
 ارتقى روحه الى ملك الملوك ومن جبره او كونه في هذا المصطفى الله

والكتاب الحبيب

وهو الشياطين والنفار وشور المبكرين والاصحاب النار
 والما كانت مسئلة الوجود في القواعد الحكيمة ومنه الى الله
 والقطب الذي يرد عليه رحمة علم النجدة وعلم المعاد وحشر الارواح
 والاحياء وكثير مما نقرأنا باستباطه وتوقدنا باسمه في كل
 الوجه ببر حبه في احداث المطالب ومطاميرها والذبول غناها
 عنه خفيات المعارف ونقلياتها وعلم الربوات ونوحتها وتر
 النفس واتصالها بواجبها الى مباديها وغاياتها في ربان
 تفصح بها الكلام في هذه الرسالة المعبر عنها في اصول حقائق الالهي
 وقوارير الحكمة والعرافان فيور فيها اولاد بحسب الوجه والامر
 الاصل انما يت في كل موجود وهو الحقيقة وما عداه كعكس في المرآة
 وشيخ ثم نذكر هنا قولا من الطيفه وما حث في رتبة نسخته الى
 بقصد ربه والها منه على يتوقف عليه معرفة المبدأ والمعاد علم
 النور وحشره الى الارواح والاجسام وعلم النورات والارباب
 وترتدول الوجود والايات وعلم الدركية والها ما تها وعلمها

والكتاب الحبيب

وسائر المفاهيم والمفاهيم التي لا ارضا حجة من عقولنا
 صالحة عليها ومنكر كنهها متحققة اذ ان متحقق ان خبرها صادقة على شيء
 صدقها بالذات والقضايا المتحققة كنهها لان ذلك ليس ضروريا وتبين
 كنهها الحكم من حقيقة الوجود وادعاءه لابد وان يكون موافقا صادقا على شيء
 يقين على شيء ان هذا حقيقة كنهها بالذات يكون القضية المتحققة منها ضرورة
 ذاتية او ضرورة اذ لا تستلزم ان مفهوم حقيقة او الوجود الذي هو موضوع
 بقوله خبره انه حقيقة او وجودا متعارفا اذ صدق خبره من على نفسه لا يلزم
 ان يكون بالذات خبرا بل خبرا متعارفا اذ لا يخبره خبرا بل خبرا اذ ان ذلك الذي
 يكون انفسا من الهيئة او متعارفا معها ما كونه ذات حقيقة يجب ان لا يتغير
 عليه مفهوم حقيقة او الوجود او الوجود بحسب ان يكون متحققا في الخارج كونه
 بغيره والكنه بالذات كنهها لانها متعارفا وظهر من ان يصدق على شيء في الخارج
 فذلك الشيء فوزه وذلك المعنى المتحقق فيه فيكون مفهوم الوجود فوزه في الخارج
 قد صوره حقيقة صادقة مع قطع النظر عن حجبها بغيره وادعاءه كنهها فيكون
 الوجود موجودا في الواقع ومرتبة في كنهها انه بغيره واقع في كنهها كانه

لما

مثلا ان في الواقع وكون زيد انسانا في الواقع عبارة عن موجودية
 فكذا اكون هذا الوجود في الواقع عبارة عن كونه بغيره موجودا او كونه غير
 به موجودا لان الوجود موجودا آخر زيدا عليه عارضا بخلافه في الواقع لم
 بالاعتبار كما في العوارض التقليدية كنهها في الحقيقة كانه ان كان كونه موجودا
 ان شيئا في الخارج هو ان لا ان شيئا في الخارج موجودا هو حقيقة كنهها
 الوجود كنهها ان شيئا في الخارج هو وجوده وحقيقته واعلم ان كل موجود
 غير الوجود فغيره ثوب ركبت له عقلا كنهها صرف الوجود ولا يدركه
 الحكمة كل ما كنهها ان كل من مرتبة روج تركبته فليس من الماهيات
 في الحقيقة وبالمهمة الوجود موجودا لا بغيره وهذا ترفع الخدورات
 في كون الوجود موجودا واما الامر الاخر اعيانها من الوجود فهو الاثر
 العامة والمفاهيم الذاتية كاشية والمهنية والمهنية ونظيرها
 الا ان تأرياء هذا المفهوم امور متعلقة بالحق واليقين كنهها في الحقيقة
 والمهنية وغيرها من المفاهيم واعلم ان الوجود حقا في حقيقة
 كنهها محمولة الا ان شرح اساسها انها وجودا كنهها كنهها في الحقيقة

والخاص
الجميع في الذين لا يدر العالم واقفا لم يشر المهيبة معلومة الاساس
والوجود الحقيقي كغيره من الاشياء ولا يمكن التفسير عنه باسم وقت اذ
وضع الاسماء والتفوتات ما يكون باراء المنهات والامكان الكلية لل
اراء الهويات الوجودية والصور العينية التي في ان من البين اليقين
ان المراد بالماضي والماضي قولنا هذا موجود في الماضي وذلك موجود في
الماضي من قبل الظروف الاكثيرة ولا المحال بل المعنى يكون انشي في
الماضي ان لا وجودا يرتب عليه انما واحكامه ويكون في الذين ان
كذلك فلم يكن للوجود حقيقة لا يخرج من كسيرة المهيبة لم يكن
فرق بين الماضي والذين واولئك ان المهيبة قد تكون متصلة وقفا
وليت لم يوجد في الماضي الثالث انه لو كان موجودا في الاشياء
نفسها ما لا امر آخر لا يفسد احد بعضها على بعض والكل يمتد
منها على كثر قولنا زيد حيوان والذين ما يشان لان متعلقا بالاشياء
هو الاتقاد على من هو ليس متغيرين في الوجود وكذا الحكم في ما يشان
عبارة عن الاتقاد بما موجودا وخالف ما هو في ما يشان وما يشان

في المهيبة

غير بارة الاتقاد والماضي ما يرجع ما قبل ان المهيبة الحقيقية الاتقاد في الماضي
في الذين فلم يكن الوجود شيئا غير المهيبة لم يكن جهة الاتقاد في المهيبة
والذين لم يكن كثر ما لم يكن المهيبة بان المهيبة ان صحة الحكم سواء على
وقاير ما اذ لو كان هناك عدة لفظة لم يكن احد ولو كان كثر محض
لم يكن احد فلم يكن الوجود امرا اعتبا يكون وعدة ولقد رآه بالاشياء
ما اضيف اليه ولقد رآه في المهيبة والمهيبة اذ كان كذلك لم يتحقق محض
بين الاشياء والاشياء لا تلو الاتقاد ولا الحكم كثر في الحكم الاتقاد
الاتقاد بحسب المهيبة التي لم يكن الوجود موجودا لم يغير من الاتقاد
وطلد ان الاتقاد يطبق المهيبة بان المهيبة ان المهيبة اذا اجترت
فيها ما يجتره عن الوجود في المهيبة وكذا اذا اجترت في الاتقاد قطع المهيبة
الوجود والعدم في المهيبة كان الوجود والعدم في الوجود فلم يكن الوجود
في ذاته لم يكن ثبوت امره الا في ثبوت ثبوت او القامه اليه او
اعتبار رده متحقق على وجود المهيبة او مستلزم لوجوده فاما ان
الوجود في ذاته موجودا ولا المهيبة في ذاتها موجودة فكيف يتحقق منها

موجود فلا يكون المتيقن موجودة وكل من راجع ومدة ان يعلم يقينا
 اذا لم يكن المتيقن متحدة بالوجود كما هو عندنا ولا معروضة كما
 من اشياء بل ولا عارضة لها عليه طيفة من الصورية فلم
 يصح كونها موجودة بوجه فان انضمام معدوم بعدم غير محقق ولا
 ايضا انضمام معدوم لمعدوم غير موجودا او معروضة للوجود
 او معروضة للثبات غير صحيح اصلا فان العقل يحكم بان شاع ذلك
 وما قيل من ان الموجودية الاشياء باثباتها الى الوجود الجوهري
 لا تحصيل فيه لان الوجود للمتيقن ليس بالمتوحد للوجود حيث يتحقق
 بها لا محالة بل لا يتحقق اعم وذلك لان حصول التيقن لا يوجد
 المتيقن وانما فيها الوجود لعل لا نفس وجوده فانه يمتنع ان
 اذا قلنا كذا موجود فانه نفس امره ما انتم ذو وجهه كما قال
 زيدا من حيث هو الكلام بالضرورة بالتحقق ان الوجود هو الوجه كما ان
 المتيقن بالتحقق هو الاضافة الخامسة لولم يكن للوجود صورة والله
 لم يتحقق الا بالضرورة فيجب ان يتحقق من نوع وذلك لانه ليس
 لا بالضرورة انما يكون من غير عرفه الكلية لها بحسب الذين

الى المقصود

وان يتحقق بالتحقق من غير ما كانت كثيرة ولا تليق بالذات لا بد
 يكون التيقن زيادة على الطبيعة المتكثرة بالزيادة اما متحققة لذاته غير متحققة
 الواقع للثبات والتميز بالوجود الا ذلك لا يدرى لم يكن متحققة اذ لا يفرق بين
 شيئا منها متحققة كالحج هذا عطف وانما قول ان الشخص به الاضافة الى
 من الشخص بذاته قد علم في ذاته فانه اضافته الى الشخص غير متحققة
 ثم ان نسبة الشخص الى الذات هي نسبة الذات الى الذات هي نسبة الذات الى الذات
 المنطوق به في النسبة بينهما في غير ما كانت نسبت بينهما في النسبة
 غير متحققة اذ انما كان المنطوق به في النسبة بالذات فليس من شخصها محكوما عليها
 بالاساس بل غير ما لم يكن في النسبة بذلك يكون من نسبة المتوحد بها لها ولا
 بالوجود الا ذلك لا يمكن العقله وادراكه الا بالضرورة كالحج في بيان
 السادس من علم العارف على ضرب من عارف الوجود وعارف الماهية والاول
 كعرف الماهية والاول والقياسية لست اخرج وكروا من الكلية والاولى كمالا في
 للوجود والثناء كعرف من القصص التي تخص للوجود وقد طرقت النسبة المحصورة
 اليها كمالا في الماهية والوجود وعرف الماهية في ذاتها وعرفها محكوما عليها

يكون موضوعه متغيرا في كل مرة كونه في كل مرة موضوعا لغيره
 حجة ان هذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة موضوعا لغيره
 عليه ان يكون اسما او سميكية كونه في كل مرة موضوعا لغيره
 على فرض كونه اسما او سميكية لا يمكن ان يكون موضوعا لغيره في كل مرة
 فخصه بكونه اسما او سميكية لا يمكن ان يكون موضوعا لغيره في كل مرة
 اذ قيل ان ما ليس له وجود في كل مرة لا يمكن ان يكون موضوعا لغيره في كل مرة
 به في الفرضين ان هذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 والى ان هذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 فكذا انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 فنقول لا يمكن ان يكون موضوعا لغيره في كل مرة
 وكذا انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 يجب ان يكون موضوعا لغيره في كل مرة
 ومفهومنا في كل مرة انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 انهم قالوا ان هذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة

لا بد

يكون في موضوعه ولا شك ان حلول العرف في موضوعه امر خارجي
 على ما به في كل الموضوع غير ان هذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 الذي هو نفس عضية وحول في ذلك الموضوع وهذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 البرهان ان الموضوع في كل مرة هو موضوعا لغيره في كل مرة
 جسد الموضوع الذي هو في كل مرة هو موضوعا لغيره في كل مرة
 وهذا هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 ما به في كل موضوع الامر انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 المعنى انما هو موضوعا لغيره في كل مرة
 الاعراض في موضوعها وحولها في الموضوعات امر خارجي
 الكلية فكذا انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 عن وجه هذا المطلب في كل مرة انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 يقيد الاشارة للاضعف في كل مرة انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 في الاشارة الى كل شيء في كل مرة انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة
 الوجود اعتبارا عينا ان يتحقق في كل مرة انما هو معنى ما لا يشك فيه انما هو في كل مرة

ان انا

ان اريد الموجود باليقوم به الوجود فهو متعاضد لذاتي في العالم موجودا عليه الشيء
لا لشيء واما الوجود والشيء فكل واحد منهما لا يقوم الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد فلا
متعاضد ان يقوم الشيء بنفسه والا فكل واحد منهما لا يقوم الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد فلا
لا لشيء فان الشيء لا يقوم بنفسه بل ان الشيء في نفسه لا يقوم الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد فلا
وكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
لان نقص الوجود هو عدم الوجود لا عدم الوجود والوجود لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
في الدنيا واما في الآخرة فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
بما هو في ذاته فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
في ذاته بل ان الوجود في المكان وفي الزمان هما بالذات ولا تغيرا في كليهما
وكل في التقدم والآخر الزمانين والماضي فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
بما هو في ذاته فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
في ذاته بل ان الوجود في المكان وفي الزمان هما بالذات ولا تغيرا في كليهما
وكل في التقدم والآخر الزمانين والماضي فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر
بما هو في ذاته فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر فكل واحد منهما لا يوجد الا بالآخر

الراي يوم به الوجه غلرم
ان يكون الوجه
معها كنهه الغلرم

لما هيته في الحقيقة لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 كونه الوجود حقيقة في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 بهذا كونه الوجود حقيقة في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 الحقيقة في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 تقدم على ما هيته في الحقيقة لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 فيكون تقدم الحقيقة في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 مع تقدمها في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 قد مر ان تقدم الحقيقة في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 بالبيان في حقيقة الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 والافراد في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 نفسه ولا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 من حيث هو في حقيقة الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 بهذا عند التوجه في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 نفسه لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 لما كونه في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 الوجود ذاته في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 لما هيته في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 مصداق كونه في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة

قبل تقدم الوجود
 في الوجود على الحقيقة
 فيكون ان يكون الوجود
 موجودا مع

في الحقيقة

بعض الحقيقة في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 هو الوجود ذاته في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 على كونه في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 تقدم الوجود في الحقيقة لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 كونه في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 تصور الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 الوجود في الحقيقة لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 حقيقة الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 وجوده في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 الوجود في الحقيقة لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 والعلم حقيقة الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 في حقيقة الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 مستلزاما في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 غير المكمل في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 خارجا في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 كان الوجود في الحقيقة لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 فيكون مع ما في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 الاشياء مطلقا في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة
 والكيف في الوجود لا يقدح في حقيقة الوجود بل هو في الحقيقة

لكن الامر هنا
 من ان الوجود في الوجود
 في الحقيقة

والاضحى ان يربط بغيره بدو مفيد كون شيئا بوجوه اعتباره من استحقاق الموصوف
 الموجود لا في الوجود بغير تحقيقه او بغيره ولا يحتاج الى وجود اصله لا في وجوده
 بل في الوجود عينه من الموصوف الموجود لا عين الوجود وكذا الحكم في الموجود وكذا في جميع الاشياء
 بالمفهوم والفرق بين الذات والعرض في الموصوف ليس بكون الذات في الوجود
 الذي هو من الموصوف في الذاتيات بالذات وفي الموصوفات بالعرض لا
 لا وجود عنده من ان المفهوم الذاتي هو الذي يقع في حيزه بالعرض في الوجود
 لم يقع فيه وهذا هو الموصوف في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 مبنية خارجا وتحتويها في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 الموصوف في الوجود في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 عنها دون عينه في الوجود في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 او زيدا او غيرها عارضا لها ولا يخلو ان لا وجود له في الوجود في الوجود
 والصفة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مستقاة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 واحدة او مستقلة عن الذات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بالعرض في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يستلزم الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بحيث لا يشترط في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

للموصوف

الموصوف في جميعها بغيره بدو مفيد كون شيئا بوجوه اعتباره من استحقاق الموصوف
 الموجود لا في الوجود بغير تحقيقه او بغيره ولا يحتاج الى وجود اصله لا في وجوده
 بل في الوجود عينه من الموصوف الموجود لا عين الوجود وكذا الحكم في الموجود وكذا في جميع الاشياء
 بالمفهوم والفرق بين الذات والعرض في الموصوف ليس بكون الذات في الوجود
 الذي هو من الموصوف في الذاتيات بالذات وفي الموصوفات بالعرض لا
 لا وجود عنده من ان المفهوم الذاتي هو الذي يقع في حيزه بالعرض في الوجود
 لم يقع فيه وهذا هو الموصوف في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 مبنية خارجا وتحتويها في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 الموصوف في الوجود في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 عنها دون عينه في الوجود في الموصوفات في حيزه بالعرض في الوجود
 او زيدا او غيرها عارضا لها ولا يخلو ان لا وجود له في الوجود في الوجود
 والصفة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مستقاة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 واحدة او مستقلة عن الذات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بالعرض في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يستلزم الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بحيث لا يشترط في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

القديم والماضي والغز الحاضر والآخرة والقصص فيما فيه من شدة الدوامية وحياة
العينية بحسب قسمة السبلية التي لا ينس لها ولا قصور ولا يورفعها الكيفية كالعلم
والإنسان خاصة بل هو غايتها من المميزات والادعيان المستقصية به في العدم
الوجه الذي مر ذكره فهو باعتبار ما نصبت عليه في المقام من ذاتية ثابتة غير
غير في حد العلم والعدم ويصدق عليه صدق ذاتية منسبة للطابع الكلي والخاصة
التي لا يملك عوفاً بل هي الغنى التي لا يغد العزبة للرجال وإن كان لا يوجد
والعبية في الجبروت وجوداً وشأناً واحداً للمعروف من الموجود وهذا من غريب فتح الله
على باب حكيم باب فهم الله الكمال في شئ الركن في المساحات إن الوجود
في ذات الميت لا يختلف بالوجود بل إن كان يختلف فلا شك في الضعيف ولا
يختلف حيات الأشياء التي مثله الوجود بالفتح وما فيه من الوجود غير مختلف الزمان
أما العوض الميتان فإن الناس يختلفون في نوع لاجد حية لا لاجد وجوداً كالموت
فالخصم في الوجود على الوجه الذي لا يحد له وهوية وما على الوجه الذي لا يحد له
معنى ذلك من غير حيز الغنى الذاتية الكلية ولا بعدد وإن يكون كالمختلف
الموجود في نوع كاشتهر من حيث ينسب هذا الضم وهو نوعه كخلاف مراتب الأعداد
أو نوعا وجوده أو نوعا ما فيها بل يصح القول بكونها متحدة حقيقة وليس
ذلك مرتبة من العدد كالتصحيح من الوحدة التي هي الموت شأناً بل يصح القول
بكونها متشابهة للميت الذي تترفع العقدة من مرتبة نوعاً ما وادخاؤه
ليست ثابتة لغيره ولها آثارها من مخالفة ترتب عليها بحسب اصطلاحه تترفع

فقد رفته ^{منه} فاعلم انهم الحقايق المتماثلة التي تنزل
منه كذا منزلة الاشباح والالطلال المشعر الثالث
والاخر في الماير صفاته الكلية العامة المذكورة في علوم علم
عليه السلام بالشيء مطروقة في اير صفاته فقد رتب مع وصفها ما يحل
ليكون قدرته على كل شئ البتة قدرته حقيقة القدرة على كل ممكن متعلقة
بجميع الاشياء كانت قدرته على اياها لا يكون اقرب من قدرته في وصف
حقيقة القدرة وكذا الكلام في ارادته وحيوته وسمعه ولبه وصفا
الكلية لجميع الاشياء فمن رتب قدرته وارادته ومشيته وغير ذلك
من اوصاف عليه السلام على مثل مع وصفته علم بالحق وقد رتب مع
متعلقة بالحق فذلك لظنة ان وصفته هي وصفته صفاته الذاتية
وصفة عددية فانه لم يدر واحد بعد وليس الامر كذلك بل هو ضرب
اخر من الوصف غير العددية والتوقعية والجنسية والوصفية
وغير ذلك لا يعرفها الا الذين آمنوا في العلم المشعر الرابع العن
الاعلام وكتابه كما قالته الاشعره من انه وصفه بعشيرة من
قائمة بذاته لا تتماثل كونه كونه محله لغيره وليس ايضا عبارة عن كون
اصوات وحروف ذاته والآن كل كلام كلام الله ولفظ
المرء وحوله سابق على كل ما كان كما قالته امره اذ اراد شيئا

ان قولهم ان يكون بغير عبارة عن نشأته انما هو انزال الالهام
 في تلك الاوقات واما ان يكون في كسوة الفاظ وعبارات وكلمات الله في
 الامم ورسوله في هذه الدنيا فهو انزل الالهام في تلك الاوقات في شرايط
 الكلام انما هو انزل الالهام في تلك الاوقات في شرايط الكلام في تلك
 من عالم الامر غير الكتاب فيكون في عالم الحقيق في تلك الاوقات في شرايط
 قيام الوجه بالموجبه والكتاب في تلك الاوقات في شرايط الكلام في تلك
 ومراتب في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 ان الله ان اذا انزل الكلام في صدره عن نفسه في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 صورته في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 صدره في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 قام به الكلام فيكون في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 قرآن وفرقان باعتبارين والكلام فيكون في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 ولابد ان يكون الاول والآخر في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 العلم وما يعقلها الله في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 العذرية في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 والكلام في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات

في

الى القسط والادب في شرايط الالهام في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 او بالقرآن او بالسنن او بالاحكام او بالعبادات او بالعبادات او بالعبادات
 الثلاثة الاول والآخر في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 بالعلم عند الله في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 الله في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 الحكام في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 المشعر في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 زمانه في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 العبد في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 العبد في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 عمره في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 الروح في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 مع الله في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 انها الدوام في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 التي في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات
 على يد في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات في تلك الاوقات

سئل قوله سبحانه ليس في قلبه حظ من حديد وقوله ان تبدل انماكم
 ونشكم فاما يكون وقوله وترجمها بحسبها مادة وبترجمها
 وقوله ان في ذلك لآيات لمن يعقل وقوله والسموات مطويات
 بيمينه وقوله انما نحن زنت الارض من عليها والنيازج حول
 كل من عليها فان ومقوره ركبته الكلال والاكلم وقوله ان كل
 في السموات والارض الا آله الرحمن عبدا وكل آتوه فروا ومبدا
 البركة ان الله رايه تارة من جهة الطبيعة ومصورة جديرة
 سائرته الجسم من المسبب القريب لمركبة الدانية وسكنه ونش انما
 فاما من جسم الا وسبقه رايه من جهة الجوهر المصور في الآتي في جميع
 اجزائه ومراعاة الحق في تسليد النجدة والفرام والاروال
 والاندلهم فلا يقاها ولا يلبس لها ونجدة لكون الآلة خفيلا
 لعلها تروى على الدار والجالا عدا انا جعلها حديدانها احدثت وانا
 تبة ذلك فليس يحد من حدوسه فاعدها بها ترتبط الحادث بالقديم
 لذلك وجوده بعينه هذا الوجه الذي يترجمها عن صورها ومبداها
 على غير ما قاله الصانع بوصف بياتر وتبارة ابداع هذا العالم
 الآت جواهرية والذات جعل الحكام والحكمة لارتباط الارض بالقديم
 وهو الحركة غير صالحة لذلك فان الحركة امر عفا انما حيازة

خ
 بر

عن خروج الشيء من القوة الى الفعل لا يخرج منها اليه وهو في الجوهر
 الذي يخرج والزمان كسيرة ذلك الخلق والقدرة فاعلمه خفف هذا الجوهر
 من القوة الى الفعل تدريجا والاركان مقلده ومزجها لا يصلح
 ان يكون والحكمة في ارتباطها بالثابت بالقديم وكذا الارض لا تاتي
 في النبات والحيوان ولما علم من الله اننا قد جعلنا القول في
 الاشياء هذا المرام في سائر محضاتها لا من جهة علمية وانما من جهة انما
 الحيات في الطبيعة انما ذاتها تارة من جهة الحكمة لانتها الدانية
 وحكامها الجوهرية ان يتبدل عليها هذا الوجه ويزول عنها هذا الكون
 ويعلق الحوت فيسندونهم هذا النبات ويصنع من في الارض لسان
 ويحرب هذا الدلد ويقتدر العلم الى الواعد القهار قال المير المومنين
 كام الحق من في خطبة في البلاية منير الى اودع العالم وزواله
 حجة اثبات الغاية والرجوع الى البداية لكل شئ فاصنع له وكل
 قائم به غير كل شئ وعنده القوة والقدرة في انفسه ومفوض كل شئ
 من حكمه من القوة وسكت علم سيرة وزعنا في قلبه بركة ومن يت
 فاليه من قبله ثم عاق الكلام الى قوله في احوال الدنيا وولوج الحق
 فيه على التدريج فلم يزل الموت ياتي في حبه ويحترق لطلعه فصار

من الحق الجوهري كما حقيقه سببه لا غير لها ولا فساد ولا عدم ولا معرف
لها ولا يرد ان عليه وليس الاضداد بين آحادها واعدادها والذات
والعقود النقية والافعال والافعال والافعال والافعال والافعال
افراد مبنية واحدة وغاية كل ما هو من صف الجوهري لا تتم منه ولا
حقيقة الوجودية البسيطة الحقيقية للكمال الالهي والجليل الالهي
الساكن في الذات او كمال مرتبة دون كمال المرتبة في الذات ليست
صفت الجوهري بل مع خصوصه ونقصه وهو الجوهري ليس من حقيقة الجوهري
ولام من لوازمه لا تتم عدم وعدم كمال الجوهري بل كماله الاول
لا يماحه وهو نظم في خصوصه لا لاداء الجوهري بل في مرتبة ثانية
وبالعبارة فالعقود والاعداد انما طرقت للثبات في مرتبة ثالثة
وتافرة فالذات على كماله الالهي لا يذللها له والعدم والافعال انما
يشتان من الالهيته والجوهريته انما هي الجوهري لا يذللها له
والعقود والافعال في مرتبة الجوهري هي ذات الالهيته المتعلقة
على مرتبتها بالذات في غير خصوصها بآحادها وافعالها لغاية وكل ما هو
اكثر آفة عنه فهو اكثر خصوصاً وعمداً فالذات الالهيته هي الجوهري
يكون اصله الموجد له وهو الجوهري الالهي الذي لا يملك له
الذات صانعها بالوجود الاول وهو عالم الالهي والذات في
الذات الالهي والذات الالهي والذات الالهي والذات الالهي

مقدمة

مقدمة الاضواء الالهي والعبارة عن جملتها روح القدس لانها شخص
واحد وليس من ان لم ولا واقعة تحت قول ان الذات النفس الالهي
والقول وبعبارة مرتبة النفس في مراتبها ثم الطبايع والقصور
مراتبها ثم سبب الجاهل والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
الذات في القول والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
الجوهريتها بالمطهر والتمثيل واحكامها من منزل من عباد الاله
منه بآحاد المواد وتحريك الجاهل واعداد الحرارة المهيمنة التساو
في الكسوفات من منزل النيران الموجبة لنفوس الثابتات بعد الجاهل
وضمات المركبات المادية قبل الجاهل وتوحي النفس الى ان يبلغ رتبة
العدم المستفاد والراجحة الى الاله الجاهل فانظر الى حكمه المبدع البسيط
كفيع المبدع والذات والذات والذات من اللزوم فاللذات في
اول الانوار قدسية وعقلية فالذات في اللزوم والافعال في اللزوم
منها افعالها واحرازها بآحادها احكامها صافية نيرة ذوات نفوس
حيوانية وائمة المركبات في الاله الكسوفية وعبدية لم وحملها في
الواجب ووسيلة صافية في بحر العباد والعدم بسم الله مجربا ورسا
والا ربك منها كما وحملها في مختلف المركبات ولبسها في النيران
المعدية لنفوس الكائنات ثم خلق جسد العباد من خير خلق المكنات
وهي نهاية تدبير الاله فانه تدبير الاله من السماء الى الارض ثم

والله لله اوله وآخره
والصلى على نبيه
يا طاهر يا منير

نه انحراف به انحراف هرگز نرسد در این جهان به این جهان
 در مسجده و در انظار و در اندیشه طهر است باز در انظار
 هر حرفی در این راه باید بشنود و در این راه
 که هر حرفی در این راه باید بشنود و در این راه
 به این راه به این راه به این راه
 عمر ز درم کافیه که ز این عمر
 ز این راه به این راه به این راه



